أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

★ جولة أخرى؟
فمتى يكون السلام قريبا...؟؟

★ العروبة والمشروع القومي
العربي حاضرا ومستقبلا

★ العلاقات العربية - الاوروبية
في ضوء مؤتمر برشلونة

★ الامن القومي العربي
بين الماضي والحاضر

★ السياسات الاصلاحية في روسيا
ابعادها - ونتائجها

★ آفاق التنمية الاقتصادية
والنمو السكاني في البلدان النامية

العدد: (٢٧٦) كانون الثاني - شباط ١٩٩٦

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الموضوع		الصفحة
● الافتتاحية – جولة أخرى! فمتى يكون السلام قريبا...؟؟	الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير	٣
● دراسات سياسية		
– العروبة والمشروع القومي العربي حاضرا ومستقبلا	الرفيق: د. فايز عز الدين	٦
– العلاقات العربية –الأوروبية في ضوء مؤتمر برشلونة	الرفيق: فوزي الجودة	١٩
– الامن القومي العربي بين الماضي والحاضر	الرفيق: سمير الدبعي	٣٠
– السياسات الاصلاحية في روسيا ابعادها – ونتائجها	الرفيق : د. بادي شلغين	٤٠
● دراسات اقتصادية		
– آفاق التنمية الاقتصادية والنمو السكاني في البلدان النامية	الرفيق: لؤي فؤاد خازم	٥١
● انشطة ووثائق	اعداد الرفيق: نصوح زبيدي	٦٠

الافتتاحية

جولة أخرى !
فمتى يكون السلام قريبا .....؟؟

الرفيق الدكتور: فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

على الرغم من اعلان رئيس وزراء دولة اسرائيل عن اجراء انتخابات مبكرة وما يمكن ان يحمله هذا القرار من احتمالات خصوصا فيما يتعلق بمسيرة المفاوضات على المسار السوري ، فقد اعلنت سورية بعد زيارة وزير الخارجية الامريكي الى المنطقة ولقائه مع الرفيق الامين العام للحزب رئيس الجمهورية ، اعلنت قرارها المهم بالاستمرار في عملية المفاوضات بشان السلام .

فالقرار السوري بما يحمله من أبعاد ينطلق اساسا من ان السلام العادل والدائم هو هدف استراتيجي تسعى له سورية لانه يشكل قاعدة انطلاق نحو الاهداف النبيلة الكبرى التي تناضل من أجلها ، وسورية تدرك ان عملية السلام لاتتوقف على ما تفرزه الانتخابات الاسرائيلية .

لذا كان قرار استئناف المفاوضات في ٢٨/ شباط في واشنطن ، يدل بصدق على جدية سورية وثباتها على الاهداف التي اعلنتها منذ مؤتمر مدريد ويدل على ايمانها بان السلام العادل هدف سام، وعلى الاطراف الراغبة فيه الالتزام بمبادئه والاقرار بما تضمنته المبادرة الامريكية التي انطلقت منها عملية السلام .

ربما يكون من اللازم الان ان نتذكر بعض المعطيات التي انطلق منها مؤتمر

مدريد بعد موافقة سورية عليه وان مر زمن على هذه المعطيات لابد ان تكون دائما في الحسبان ، وبدون ذلك ستتعثر مسيرة السلام وتعجز عن تحقيق هدفها في الوصول الى السلام العادل والدائم الذي تقبل به جميع الاطراف المعنية ... وابرزها :

اولا: ان الولايات المتحدة الامريكية عندما قدمت مبادرتها باعلان رئيسها السابق جورج بوش «الارض مقابل السلام» رغبت بان تكون طرفاً راعياً ومحايداً ، وتهدف بمبادرتها الى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وخصوصاً قرارات مجلس الامن ٢٤٢ — ٣٣٨ — ٤٢٥ والتي بنيت عليها اسس عملية السلام ، وتعني فيما تعني « الانسحاب الشامل مقابل السلام الكامل ».

ثانيا : عندما تضع الولايات المتحدة الامريكية نفسها راعيا ووسيطا فمن المفروض ان تكون على مسافة متساوية من طرفي النزاع وهذا ما فهمته سورية من خلال الاتصالات المسبقة والرسائل المتبادلة لكنه وخلال مسيرة التفاوض وتقديم الافكار والمواقف المختلفة تشعر سورية ان ذاك الوسيط يكون على الاغلب في موقف اقرب الى الجانب الاسرائيلي منه الى الجانب العربي السوري .

ثالثا : لقد قدمت سورية كافة الضمانات واعلنت مرات عدة عن التزامها بالسلام وبقرارات الامم المتحدة الصادرة عن مجلس الامن والهيئات الدولية المتعددة المتعلقة بهذا الخصوص في الوقت الذي لم تقدم فيه اسرائيل تعهدا واحدا بتطبيق اي من تلك القرارات او الالتزام بها او الموافقة عليها .

رابعا : خلال مسيرة التفاوض قدمت سورية اضافات عديدة لتيسير عملية التفاوض وتسهيل عمل الراعي الامريكي في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل تضع العراقيل امام تلك العملية ومتطلباتها ، ومع ذلك تشعر سورية بان الولايات المتحدة الامريكية تقف مواقف يشوبها العداء ولا تتسم بالعدل والموضوعية وتحاول بين فترة واخرى ان تزج باسمها في وثائق وبيانات تشير فيها الى الارهاب وغير ذلك مما يثير شكوكها في موضوعية ونزاهة الراعي الامريكي .

خامسا : ان مثل هذه المواقف وغيرها من الراعي الامريكي يزيد من تعنت الطرف الاسرائيلي ويشجعه على التنصل من التزامات السلام واستحقاقاته ويفتح شهيته اكثر لابتلاع الارض والحقوق العربية ، ولا يجد من الوسيط والراعي وصاحب المبادرة اي موقف يشير الى التمسك بمبادرته او الدفاع عنها .

سادسا : في مثل هذه الظروف واختلاف المواقف وجدت بعض الاطراف العربية فرصتها في التحلل من التزاماتها القومية تجاه الصراع العربي

الصهيوني وبتشجيع ودفع من اطراف متعددة بما فيها الراعي الامريكي ، سارت بحلول وطرق منفردة بحثا عن الخلاص الشخصي او السلام القطري اذا صح التعبير في الوقت الذي كان التضامن العربي والالتزام به هو الطريق الاسلم للوصول الى الخلاص القومي الذي وحده يضمن السلامة الاقليمية لكل قطر عربي .

سابعا: كان من المقرر ان تكون روسيا احد الراعيين لعملية السلام لكن الازمات المتعاقبة التي مرت بها دول الاتحاد السوفياتي وانهياره وما تمر به روسيا في الوقت الحاضر حيث تعيش ازمات لاحدود لها ، افقدتها القدرة والفعالية على ان تكون احد راعيي عملية السلام، مما اتاح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية للتفرد بتلك العملية .

ذلك كله جعل عملية السلام ذات قطبية واحدة وهي بذلك مفتوحة على كل الاحتمالات الا احتمال واحد : هو ان يكون السلام عادلا ودائما يراعي مصالح اطرافه .

ثامنا : نتيجة كل ما تقدم تجد سورية نفسها وحيدة في تعنت اسرائيل ومراوغتها وموقف الولايات المتحدة الامريكية بعلاقاتها المتميزة مع اسرائيل ومايضمنه التحالف الاستراتيجي بينهما ، ومواقف روسيا المنهكة والضعيفة والمثقلة بمشكلات لاحصر لها ، مما يحول بينها وبين ممارسة دورها كاحد راعيي السلام ، ومواقف الدول الاوربية المعزولة بقرار امريكي عن المساهمة او المساعدة في عملية السلام في الشرق الاوسط .

في مواجهة ذلك كله ليس امام حزبنا وثورته في القطر العربي السوري الا الصمود والتأكيد على المبادىء الاساسية التي اعلنها دائما والتي من دونها لايمكن لسلام عادل ان يتحقق .

ونؤكد للرفاق وللعالم بانه مهما طال الوقت وعظمت التضحيات وازدادت المصاعب فان الطريق الوحيد امامنا ، هو الاستمرار في الوقوف بوجه تلك المخططات ومقاومتها ومن دون ذلك لايمكن ان يكون لنا ولمبادئنا ورسالة امتنا حياة في المستقبل

العروبة والمشروع القومي العربي حاضراً ومستقبلاً

الرفيق: د. فايز عز الدين

حديثنا عن قضايا المشروع القومي للامة العربية حاضراً ومستقبلاً نحب أن نمهد له ـ بادىء ذي بدء ـ بتوضيح حول الفكر الإستقبالي عموماً كتعبير علمي، ذي رؤية فلسفية. فطبيعة الإستقبالية ـ كفكر تنبوئي ـ أو كنظرة فلسفية تحثنا على التعرف على الحوادث الحبلى با لمستقبل... وتخيل المستقبلات الممكنة.... ثم طرح الإختيارات المفتوحة طرحاً واضحاً على صورة مهمات وواجبات تفرض نفسها على الانسان، أو المجتمع، أو الامة ويؤكد **اناتول فرانس** أن الصعوبات دائماً تلازم كل جهد إنساني في التنبؤ با لمستقبل.

فالإستقبالية ـ إذاً ـ ضرب من إتجاه الفكر تقوم على الصيغة التي نركز فيها انتباهنا على المستقبل.

كتب بول فاليري مرة أنه كيف نتصدى للمستقبل ونحن ندير ظهرنا إليه؟ فلابد أن نواجهه... وندركه في طبيعته الاصلية... ونطبق طرائقنا فيه أو عليه بصورة تختلف عن تلك الطرائق التي تصلح للحاضر، والماضي.

يقول **غاستون برجر**: إن الماضي هو زمن الأشياء المصنوعة بينما المستقبل هو زمن الأشياء التي ينبغي صنعها وهنالك علاقة تواصل واستمرار بينهما، بل علاقة تبعية.

وكذلك نرى أن المستقبل متعلق بكل ما هو موجود في الحاضر... ومتعلق

أيضاً بما نريده ونطمح إليه.... والإستقبالية لايمكن أن تكون جزئية بل إنها إجمالية باعتبارها تتناول جميع جوانب المستقبل التي هي بدورها تختلط، وتتبادل التأثير في مجالي بروزها: الانسان، والمجتمع.

وكل إستقبالية هي إنسانية واجتماعية ..... وعلاقتها وثيقة بفروع المعرفة العلمية حيث سيبقى لعلماء الاقتصاد.... والنفس... والمجتمع كلمتهم التي عليهم أن يقولوها في كل شأن مستقبلي مجتمعي.(١)

هذه المقدمةالتي أوضحت لنا أن المستقبل علم من العلوم الانسانية ... وضرب من إتجاه الفكر تحيلنا إلى موضوعنا وهو: **قضايا المشروع القومي حاضراً ومستقبلاً للأمة العربية** كيف نفهمها على ضوء المستقبلية كعلم تنبوئي بالحوادث الحبلى با لمستقبل؟

من حيث المنهج نريد أن يكون حديثنا حول:

أ ـ الامة العربية في واقعها الراهن ولاسيما في ظل المتغيرات الدولية التي زعزعت نظام العالم، وفرضت على العرب تحديات جديدة.

ب ـ مهمات النهوض والاستنهاض المطلوبة في المشروع القومي السياسي للعرب كامة تتطلع إلى المستقبل.

جـ ـ صورة المستقبل القريب والبعيد حين تنهض الامة بمشروعها القومي السياسي، وحين لاتنهض بهذا المشروع المعني.

أولاً ـ الأمة العربية في واقعها الراهن:

* الباحثون في التاريخ الاجتماعي للعرب يرصدون دوماً حقيقة تاريخيه هامة في حياة العرب مفادها أن:

الأزمات السياسية المتلاحقة التي لايزال العرب ـ كامة ـ يعانون منها ليست بالطبع وليدة الحاضر العربي، ومشكلاته، أو وليدة الراهن وحده.... ولايمكن أن يقومها الباحث بأنها نتيجة لحظاتها الآنية المنعزلة... وإنما هي أعراض لتراكم واقع موضوعي طويل الامد تداخلت فيه عوامل المكان... والزمان والتكوين الجمعي.. أو بمعنى أخر عوامل الجغرافيا والتاريخ، والتركيبة المجتمعية العامة المتوارثة والتي لاتزال تمتد إلى عمق الحاضر المعاش في مختلف مظاهره، وأعراضه التي يعاني منها العرب اليوم(٢).

ويرى بعض الباحثين العرب في تأويلهم للتاريخ السياسي العربي على امتداد عهوده أن أمور العرب ـ خلال ما انصرم من حقب تاريخية، وماتوالت على أراضيهم من غزوات أجنبية... وما حققوه من إنتصارات عليها ـ لاتزال أمورهم السياسية تدار بمنطق إدارة الأزمة ... وليس بمنطق الحالة الطبيعية.

وبناء على هذا الرأي فإن المتتبع لظواهر الحالة السياسية عند العرب لايستطيع أن يغض النظر عن إمتداد خيط متصل من حس الأزمة المزمنة في نسيج الحياة السياسية للعرب ماضياً، وحاضراً.

وهذا يعني أن العرب ــ رغم ما حققته حضاراتهم ـ من غنى روحي، وعلمي وإنساني ــ وأخلاقي بقي إنجازهم السياسي أضعف جوانب حضارتهم حيث لم يتمكنوا من ترسيخ تقاليد مؤسسية لتشييد السلطة (على سبيل المثال).

وقد ظهرت ملامح من هذا الرأي في أفكار بعض المفكرين العرب (**محمد عبدو - وقبله الإمام الغزالي**) حيث دعيا إلى مقاطعة السياسة تجنبا لأخطارها.

وحين نستطلع التاريخ العربي سنجد أن العرب استمروا مفتقدين للرابط الأمثل بين أهل الفكر ... وأهل السياسة. وإذا حاولنا التأكد ـ حاضراً ـ من هذا الرأي أو هذه المقولة سنجد أنه واقع موجود في غالبية أقطار العروبة، وعلى أساس هذه المقولة يمكن لنا ان نختبر حال العرب في أقطارهم اليوم لنرى أن كل دولة: لها مرجعية ما، ولها أهداف محددة، ونظام حكم معين، وفلسفة خاصة، وأمن قطري تختاره لنفسها.

ولاتسعى كما هو واجب قومي لأن تكون مرجعيتها: العروبة... وقيم الإستقلال والتطلع نحو إقامة الدولة القومية للعرب المفقودة منذ القرن الثاني عشر الميلادي حتى اليوم.

* وإزاء هذا الواقع الذي أصبح يكتسب صفة تاريخية في حال الأمة التاريخي في عصرها الحديث والراهن فإن القضية الأولى في الواقع الراهن للأمة العربية هي:

*** التجزئة القومية وملاحقها (تبعية .. تخلف.. احتلال):**

من الجدير بالملاحظة أن عصرنا الراهن الذي يسمى عصر المتغيرات الدولية بدأ تحت شعارات: **تجديد الحياة الدولية.. وتحسين النظم الاجتماعية والاقتصادية وتطبيق شرعة حقوق الانسان.. وترك شعوب الأرض تقرر مصيرها الوطني وتختار نظمها الاجتماعية بحرية.. والإعتراف بحق القوميات المتعددة بتشكيل الكيان السياسي الخاص بها ... الخ.**

كل هذه الشعارات الديمقراطيةالتي طبعت العصر بطابعها وجعلته عصر نهوض القوميات من جديد بقيت لاعلاقة لها بالعرب ــ وبالقومية العربية على وجه الخصوص ــ بل استمر التحريم المفروض على الوحدة العربية منذ مؤتمر كامبل بيترمان ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ مفروضاً. كان العرب مقدرلهم أن يستمروا في عصر لاعلاقة له بالمتغيرات الدولية التي رسمت فقط بالطريقة الغربية الرأسمالية، وخطط لها تحت هدف تعميم النموذج الغربي [٣].

وعليه فكل قوميات الارض ـ التي تحيا في ظل النظم الاشتراكية التي كان ـ

مسموحاً بإزدهارها وتشكيل كيانها القومي ما عدا العرب فغير مسموح لهم بأن تزدهر قوميتهم العربية، وتقام ـ على أساسها ـ الدولة القومية المفقودة.

مع العلم أن العرب ــ على هذه الكرة الأرضية ـ هم الأمة الوحيدة ـ حتى اليوم ـ التي لاتحيا في كيان قومي واحد موحد، إذ لايزال التحريم الغربي الراسمالي والصهيوني مفروضاً على الوحدة العربية والكيان القومي الواحد للعرب.

القضية الثانية في الواقع الراهن للأمة العربية هي: قضية الصراع العربي ضد الصهيونية:

إن الصهيونية، والداعم الغربي الراسمالي لاسرائيل يحاولان دوما طمس الهوية القومية، والحضارية للأمة العربية وتزييف حقيقة الصراع الدائر حتى تكون الدولة الصهيونية قادرة على تضليل الراي العام الدولي بخصوص جوهر هذا الصراع من ناحية، وحتى تهيأ الظروف لإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي يفكك العرب ودولهم القطرية... ويعيد تركيب جغرافيتهم بما يتناسب مع المشروع الشرق أوسطي الذي ينتظر منه أن يكون مركزه تل أبيب، وملحقاته وأطرافه هم العرب من ناحية ثانية.[٤]

والقضية الثالثة في الواقع الراهن للأمة العربية هي: خلق الصراعات العربية ـ العربية:

إن من أولى أولويات الاستراتيجية الصهيونية هي نقل حالة الصراع في المنطقة من عربي ــ صهيوني، إلى عربي ـ عربي. والهدف المعلن لهذه الاستراتيجية هو أن تجعل العرب يتحولون عن القضية المركزية التي هي قضية فلسطين والاراضي العربية المحتلة، ويغرقون في مواجهة بعضهم البعض الآخر، وأن يعتادوا على إستبدال الرئيسي والمركزي، بالثانوي والفرعي، دون ان يكون لتاريخهم أي عبر في تحصين حاضرهم ومستقبلهم.

وتحاول اسرائيل أن تثير الحروب الأهلية في كل قطر بهدف التمزيق الداخلي «عرقياً ودينياً» للقطر المعني وتحويل كل دولة قطرية إلى (محميات) صغيرة تحت رحمة الدولة العظمى إقليميا التي يخطط ان تكون إسرائيل فقط [٥]

القضية الرابعة في الواقع الراهن للأمة العربية هي: قضية التبعية السياسية المرجعية الغربية

لاتزال الدوائر الغربية تحاول ان تفرض سياسة التبعية على الغالبية من الدول العربية، أو النظام الرسمي العربي في صورة هيمنة سياسية تجعل الدولة القطرية المعنية تعمل وفق مصالح الغرب الرأسمالي وتنفذ سياسته فيمايلي:

١ ــ التحول إلى دولة أمنية ومطاردة القوى السياسية القومية الوحدوية وتصفيتها.

٢ ـ خلق الشروط التاريخية المطلوبة لتكريس التقسيم للعرب وجعل كل دولة أمة في المستقبل القريب أو البعيد.

٣ ـ تكريس فكرة الامن القطري، واستبدالها عن كل منطق للأمن القومي العربي منعاً لأي تعاون عربي محتمل.

٤ ـ عدم التمتع بأية جدية في دعم مؤسسات العمل العربي المشترك بل إضعافها إلى حدود انهيارها.

٥ ـ عدم انجاز أي مشروع حقيقي لديمقراطية النظام اسياسي الذي يقوم على المشاركة والحوار الشعبيين.

والقضية الخامسة في الواقع العربي الراهن للأمة العربية هي : قضية التبعية الاقتصادية وتجريف الثروات القومية:

كانت هذه القضية ولم تزل ـ منذ استقلال اقطار الوطن العربي من الاستعمار المباشر ـ مرتبطة بالتبعية السياسية بإعتبار أن الوطن العربي الذي يختزن ثلثي الاحتياطي العالمي من البترول، وفي أرضه كافة الثروات الباطنية التي تحتاجها ثورات التطور الصناعي الغربي... لايمكن أن يترك وشأنه ليتحكم في عصب الحضارة العالمية، ويفرض إرادته السياسية بعد ذلك، ولذا فإ منطق تجريف الثروات العربية هو الحال السائد لدى غالبية أقطار العروبة، وربط اقتصاد تلك الدول بالاقتصاد الراسمالي سياسة متواصلة.

وإذا علمنا أن الدول العربية المنتجة للبترول تصل مديونيتها الدولية إلى أكثر من / ٩٥/ مليار دولاراً.

وإذا علمنا أن العرب يستوردن طعاماً فقط بأكثر من / ٨٠ / مليار دولاراً فأين الأمن القطري... أو الاقتصادي... أو الغذائي الذي ينشدونه؟!

ومن الواضح أن العرب ـ بعد حرب الخليج الأولى ضد الثورة الإيرانية ، وغزو صدام للكويت قد وقعوا (والخليج بشكل خاص) بأبشع ظاهرة في التاريخ وهي أنهم يستأجرون إستعماراً لأراضيهم، ومياههم، وسمائهم بالمال... ولو كان على حساب التنمية ، والمستقبل العربي.

والقضية السادسة في الواقع الراهن للأمة العربية هي: قضية التخلف:

التخلف ليس مسألة متعلقة بتفضيل العودة إلى الحياة في الماضي وعدم الاهتمام بالحاضر والمستقبل وحسب... بل هو قضية شاملة : تخلف في الوعي الثقافي... تخلف في التطور العلمي وفي الاقتصادي... تخلف في كافة أشكال ومظاهر التقدم الاجتماعي... وهكذا دواليك.

فالتخلف العربي حقيقة يعمل الغرب الرأسمالي، والصهيونية بكامل جهودهما

من أجل استمرارها حتى يستمر معها نفوذه... وهيمنته ويستمر بسببها... منع وحدة العرب ووقف إسهامهم الحضاري في عالم اليوم... عالم الثورة التقنية الثالثة. وبتكريس التخلف العربي يتحقق للغرب الرأسمالي والصهيونية ما يلي:

١) تراجع مستمر في مؤشرات التنمية العربية، وهذا يعني بقاء العرب معتمدين على الغرب حتى في المستقبل البعيد.

٢) زيادة الفجوة التكنولوجية بين العرب مع الغرب، وتخلف الروح العلمية والبحث العلمي عند العرب حتى لايكون أمامهم سوى الاستيراد للبضائع والصناعات الغربية فقط.

٣)تكريس الموروثات السلبية في القضايا الاجتماعية والثقافية التي تعيق الوحدة الوطنية لجماهير الشعب وتمهد لضرب الاستقرار والسلام الاجتماعي والتقدم.

٤) إستبقاء الولاء الاجتماي والديني أكثر أهمية من الولاء المدني والسياسي للدولة، والأمة بهدف ان تبقى الخارطة العائرية ، والمذهبية هي الاساسي في الوعي الاجتماعي العام للشعب.

٥) عدم تمكين أي قطر من أن يصل إلى تحقيق سياسة الإعتماد على الذات باعتبارها أهم سياسة في استقلال القرار الوطني والقومي وضمان المستقبل.

والقضية السابعة في الواقع الراهن للأمة العربية هي: قضية غياب التضامن العربي الكفاحي:

إن الوحدة العربية لم تترك ـ من قبل الغرب ـ لتتحقق... هذه هي سياسة الغرب منذ قرن من الزمان والسؤال هنا : الا يتطلب من العرب أن يهيئوا مناخاً من التضامن الحقيقي يزيل التوترات فيما بينهم، ويصل بهم إلى حالة التنسيق الكامل: سياسياً... اقتصادياً... اجتماعياً... ثقافياً حتى يواجهوا سياسة الغرب هذه؟

إن الغرب ـ وخاصة بعد غزو صدام للكويت ـ وضع فيتو على إعلان دمشق مثلما قاوم من قبل كل تنسيق عربي بين قطرين كي لايفكر العرب بتجميع قدراتهم واستخدام مقدراتهم في معارك المصير المشترك لهم.

ومع ذلك لايزال البعض من العرب غير جاد ببحث أفضل السبل للوصول إلى التضامن العربي الكامل الذي ينطلق من أهداف الأمة العربية، **مع ان سورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قد أكدت مراراً ولم يترك قائدها المناضل حافظ الأسد الامين العام للحزب أية فرصة إلا ونبه فيها العرب، وطلب منهم ان يتحسسوا المشكلة ... والخطر اللذين يمكنان فيما يمكن أو يتوقع ان ينبثق عن مثل هذه المتغيرات الدولية التي حصلت في العالم وخلخلت ركائز الاستقرار فيه وما يمكن ان ينجم عن هذه المتغيرات من تحالفات من نوع جديد ترتبط**

بصراعات محتملة وقد تهدد العرب في أرضهم وحياتهم. وأكد القائد المناضل حافظ الاسد أن الحاجة إلى الوحدة والتضامن هي حاجة الجميع.... فالتضامن والوحدة مصلحة مشتركة.... وليست سلعة يدفع لها ثمن (٦)

والقضية الثامنة في الواقع الراهن للأمة العربية هي: قضية عدم تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك:

فالجامعة العربية.... ومؤسسة القمة العربية.... وغيرهما من هياكل قومية ومؤسسات لابد أن يكون لها الدور القومي الذي يحمل كافة المسؤوليات التاريخية بالنسبة للمصير المشترك للأمة .... ولقضاياها العادلة... ولدورها الحضاري والانساني العام على صعيد العالم.

وإذا علمنا ان الغرب الرأسمالي والصهيونية يضعون كافة امكاناتهم من أجل هدم هذه المؤسسات القومية العربية، فلابد إذا ان تنطلق جهودنا المخلصة كعرب نحو تدعيم هذه المؤسسات وتحصينها وتعزيز جهودها الفاعل في حياة العروبة بكافة اقطارها.

ثانياً: مهمات النهوض والاستنهاض المطلوبة في المشروع السياسي للعرب كافة:

المشروع السياسي للعرب كافة هو إقامة دولتها القومية، وخروجها من حالة الإستثناء التاريخي التي وقعت بها منذ القرن الثاني عشر للميلاد حتى اليوم فالدولة القومية للعرب مطلب كل عربي مخلص في الشعب.... أو في النظام الرسمي العربي.

فالوحدة العربية كما راها ويراها الحزب دوما والقائد العربي حافظ الأسد ليست نظرية... أو اجتهاداً جاءت به الأمة.... بل هي قانون طبيعي وجدته الأمة أمامها فاحست به عفواً .... ورسخته عقلاً.... وأصبح على امتداد الحياة الناظم البديهي للعلاقات بين أبناء الأمة الواحدة.... وإذا كانت ظروف شاذة، طارئة قد عملت عكس إتجاهه... فمن المفروض أن يتواصل النضال العربي حتى تتم إزالة تلك الظروف... وتتحقق صورة الوضع الطبيعي لأمتنا في التاريخ. (٧)

ومن مقتضيات الفهم العميق للوحدة العربية يصبح ــ أمام القوى القومية، والاجتماعية، والدينية ــ المشروع السياسي القومي، الوحدوي، النهضوي أهم ما في سلم أولويات النضال العربي الراهن من أجل المستقبل.

وقد يتساءل متسائل: إذا كان المشروع القومي الوحدوي هو أهم ما في سلم أولويات النضال العربي المعاصر فمن سيكون ــ والحالة هذه ــ ممثلاً للقوى المناهضة لهذا المشروع القومي النهضوي العربي؟

والجواب هنا لايحتاج كثيراً إلى إعمال الفكر:

* فالدولة القطرية حين تؤكد سدتها التابعة... ومرجعيتها الغربية ستمثل أكبر قوة مناهضة للمشروع السياسي للعرب باعتبار أن المرجعية الغربية لها سيجبرها على المناهضة للمشروع القومي العربي حتماً.

ثم القوى السياسية، والاجتماعية والاقتصادية التي لاترى مصالحها بغير القطرية وتلعب دوراً إنعزالياً باستمرار.

ثم الدور التآمري الذي يلعبه الخارج ويعيق من خلاله نجاح فكرة الوحدة فآثار الخارج على الداخل العربي لاتزال قضية هامة في حياة العرب ومصيرهم في مستقبلهم.

ثم ان القوى الدينية المتطرفة التي تطرح الوحدة بين أبناء الدين الواحد ــ ولو اختلفت اممهم ــ وتتجاهل أهمية توحيد وطنها المجزأ دولاً، أي القوى التي تفترض ان المشروع القومي هو بالضرورة في مواجهة المشروع الديني من اجل وحدة ابناء الدين الواحد مع العلم ان المشروع القومي العربي خاصةً لم يتعارض تاريخياً مع أي منطق روحي لأبناء الدين الواحد، وقد فهمت القومية العربية ووضعت هدفاً للعداء بصورة خاطئة، وهذا الأمر قد خدم السياسات الغربية الراسمالية والصهيونية التي ترمى إلى نسف فكرة الوحدة العربية ومنع إقامة الدولة القومية للعرب.

وعلى هذا الاساس تبدو أولى مهمات النهوض العربي على مستوى الأمة العربية متجهة نحو:

خلق الوعي القومي، والروحي المستنيرين اللذين يتفهمان واقع الحال التاريخي للأمة العربية ويسعيان معاً لتوطيد آفاق الحوار العقلي المستنير الديمقراطي الذي يحترم الذات وصورة الآخر. فالحوار ــ أولاً ــ هو الطريق السليم باتجاه إحياء الضمير القومي، والتأسيس لفكرة عربية قومية جامعة، مع العلم انه ــ عبر التاريخ العربي القديم منه والحديث ــ واجه العرب مشكلة استبعاد الثقافة المجمعة والتراث المجمع، وذلك بفعل التغلغل الشعوبي بينهم، وانصرفوا ــ بشكل منقطع النظير ــ إلى الهموم اليومية المباشرة التي تفرضها عليهم آليات المصالح المرتبطة بالخارج الاستعماري دون أن ينصرف نظرهم لصالح الأمة العربية كما يجب عليهم، أو كماتقتضي ذلك آفاق مستقبلهم العربي.

توفير قيم التجاذب بين تيارات الأمة ــ القومي منها، والاسلامي، واليساري ــ يمهد السبيل المناسب لمزيد من التقارب، والتوافق، والتوحد عبر البنيات المؤسساتية للعمل العربي المشترك، وفي هذا الاتجاه تصبح المهمات النهوضية أكثر اعتماداً على الهيكليات القومية المفترض وجودها والتي ستؤدي حتماً إلى تحفيز مبادرات العمل القومي، وتحريك المشاعر الوحدوية لدى الأمة العربية.

وتحسين المفاعيل المؤثرة في الحياة السياسية القومية لجماهير الأمة العربية، وقواها النهضوية المتطلعة نحو المستقبل المنشود في الدولة القومية الواحدة للعرب.

ان الإنطلاق السياسي من حقيقة الأمة العربية الواحدة يمثل — في حد ذاته — مقاومة حاسمة لكل منطلق إقليمي، قطري، انعزالي، وهو أيضاً مقاومة حاسمة للتجزئة النفسية والجغرافية المفروضة على العرب. وهو اليوم مقاومة حاسمة لمنطلقات التفريط، والالتحاق بالعدو، وفقدان الهوية القومية، والهرولة وراء التطبيع بشروط العدو المهينة.

ان تأصيل الهوية القومية في عصر اليوم هو جزء هام من تحقيق المشروع السياسي للعرب وضمان مستقبلهم وهذا يستلزم من العرب في كافة أقطارهم أن يستلهموا تاريخهم لكي يحافظوا على ماورثوه عن الأجداد، والتاريخ — كما أوضح القائد حافظ الأسد — يدلنا أن في اعماقه الماضية أمما ازدهرت، ومنها من بنى ممالك وامبراطوريات واسعة ثم زالت واندثرت عندما غفلت واستغفلت، ولذلك هل هنالك في هذه اللحظة التاريخية ماهو اولى بوقتنا وجهدنا من وقفة تامل ومراجعة لماضينا، وحاضرنا، ومستقبلنا نحن العرب.[8]

ان استكمال البناء الديمقراطي (سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً) في كافة اقطار العروبة سوف يتيح المجال الواسع لجماهير الشعب العربي في اقامة مؤسسات المجتمع المدني والسياسي التي تمثل اهم الآليات التنظيمية التي تنقل بالشعب من النضال العفوي غير الفاعل الى النضال المنظّم المؤطر الذي يحقق أعلى نسب التقدم الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، ويسهل عمليات الإندماج الوطني في وحدات وطنية على صعيد كل قطر التي بدورها سوف تكون المناخ السليم لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، والمشروع السياسي للعرب.

ان الخارج الاستعماري، بالتنسيق مع القوى التابعة له في الداخل العربي قد كان تركيزه خلال ما انصرم من التاريخ — على الوضع الفسيفسائي للأمة العربية، وسعى بكل جهوده لكي يجعل من العروبة، والقومية العربية شعاراً مناهضاً للإسلام كعقيدة روحية للعرب، وحدث أن تبنى بعض الفقهاء الإسلاميين فكرة أن القومية بدعة، وانها تدعو الى العلمنة بالضرورة كما هو حال القومية الاوربية في عصر الانوار الاوروبي وكان هذا التفسير الخاطىء للقومية العربية سبباً في جعل النهضة العربية تعيش التعارض المستمر بين تيارات النهوض: القومي، والاسلامي، ولم يدخر الاستعمار وعملاؤه الجهد في تسعير نيران هذا التعارض، والدليل انه قد ضرب النهوض القومي في الخمسينات بالمعارضة الاسلامية له. ومن ثم يضرب النهوض الاسلامي بالمعارضة القومية له. والهدف الدائم هو ان لاينتصر

العرب في مسالة الربط العضوي بين التيارين: القومي والاسلامي واستقطاب التيارات الباقية كذلك.

فإن ذلك لو قُيض له ان يحصل سيحول الفسيفساء العربي، والتنوع الموجود إلى مصادر غنى واثراء حضاري واجتماعي وهذا بدوره سيمثل أهم آليات النهوض العربي وتحقيق المشروع القومي.

ان المشروع القومي للأمة العربية ستتهيأ ظروفه بشكل أفضل حين تستطيع الأمة العربية التصدي لمعركة الحداثة، والعصرنة، بمنطق التنمية الشاملة والمتوازنة — كما هو ناجز في سورية على سبيل المثال — ففي سورية قد تحقق الجمع بين التغيرات الاقتصادية والتطورات في كافة اشكال البناء المادي وبين الحفاظ على جوهر المثل والقيم الاصيلة للشعب العربي فتوحدت المشاعر، وتعمق الاحساس بالوحدة الوطنية وزاد الانتماء للارض والوطن، وتحقق الاستقرار والامن الاجتماعي.[9]

ولقد اشار **الفين توفلر** في كتابه: (صدمة المستقبل... المتغيرات في عالم الغد) حين تحدث عن المجتمع الامريكي قائلاً: «نحن مجتمع فقد وحدته، وهو مجتمع لايستطيع ان يقف على معايير سلوكية واحدة في مجال الأخلاق واللغة فهنالك نظم متصادمة من القيم».

ان أهم عناصر المشروع النهضوي العربي المتمثل بانجاز الوحدة القومية للعرب تتحدد في سياسة الاعتماد على الذات، وبعث القوى الحية في الأمة، واستكشاف مصادر ثرواتها المتعددة ولاسيما في الظرف الدولي الراهن الذي حدث في ظل المتغيرات الدولية النوعية حيث أصبح الأمر اكثر ضرورة من أجل تحصين مبادىء الامة العربية من سياسات الاختراق الايديولوجي التي تستخدم في سبيلها كافة طاقات ثورة الاتصالات، والمعلومات، والاعلام الدولي، فالماكينة الدولية للاعلام اصبحت تمارس التأثير الخطر على اتجاهات الرأي العام الدولي، وصارت امكانات التضليل تنسف حقائق القضايا العادلة للشعوب، وتشوش الذهن الدولي وتعطل عمل المؤسسات التي تعتبر ضمانة الحق، والعدل الدوليين.

والمهمة الاستنهاضية الاخيرة ستبقى مهمة التحريض الدائم للوجدان القومي من منظور الصحوة المطلوبة لهذا الوجدان هي العامل الحاسم في ازالة الحدود الراهنة المصطنعة بين الاقطار العربية، فالوحدة العربية، والمشروع القومي والسياسي للعرب يتحققان فقط حين تتحقق صحوة الوجدان العربي.

وبتأثير صحوة الوجدان القومي للامة العربية تصبح العروبة هوية جامعة، وسلاحاً فعالا وحاسما في المواجهة الثقافية، والحضارية، والقومية، والاقتصادية

للغرب الرأسمالي، وللصهيونية ولاسيما في الزمن الذي يمكن أن يتحقق فيه السلام العادل والشامل بين العرب واسرائيل باعتبار ان الصهيونية تخطط من أجل سيادة العصر الصهيوني في المنطقة العربية عبر مشروعها الشرق أوسطي المزعوم،ومطلوب من العرب ان يفكروا بمستقبلهم على أرضهم في ظل هكذا استراتيجيات قادمة وخطيرة، وخاصة حين تفوح منها مسبقاً رائحة التفكيك للخارطة العربية الراهنة جغرافياً وسياسياً وقومياً، والتركيب الجديد بما تراه الصهيونية مناسباً لمستقبلها هي على أرض العرب.

ثالثاً: صورة المستقبل حين تنهض الأمة بمشروعها، أو حين لاتنهض:

في نهاية مطافنا هذا حين نعود إلى طبيعة الاستقبالية كفكر تنبؤئي، ونظرة فلسفية لنا بتخيل المستقبل الممكن على ضوء الحوادث الحبلى بالقادم الآتي مع الزمان يمكن لنا ان نقول:

ان المستقبل القريب للأمة العربية يبدو غير متعين نتيجة انتصار عوامل الفرقة في أمتنا العربية على عوامل التجمع، والتوفيق والوحدة، والأسباب المباشرة لعدم تعيّن هذا المستقبل تكمن في أن الأمة العربية لم تواجه كما يلزم التغيرات الواسعة التي حدثت في عالم اليوم، ومأادت إليه من تكتلات جديدة يظهر ان خطورتها لن تقف عند الحدود الاقتصادية، بل يمكن أن تتعدى الى الحدود السياسية ايضاً.(اتفاقيات التجارة الدولية، والوحدة الأوربية، توسيع حلف الأطلسي، التواجد الأمريكي على الارض العربية بعد غزو صدام الكويت عام ١٩٩٠، اختراق الطوق العربي من قبل اسرائيل واخراج الطرف الفلسطيني، والطرف الاردني كذلك من حالة التنسيق العربي وادخالهما في سياسة الحلول المنفردة على الطريقة الاسرائيلية بما لم يحقق الأمن ولا السلام العادل المنشود، وأخيراً الضغط على العرب من أجل أن يوقعوا على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وترك إسرائيل خارج التوقيع على هذه المعاهدة لكي تبقى الطرف العسكري الأقوى في المنطقة ولتفرض على العرب إرادتها كما تشاء).

وفي هذه الحالة العربية المفككة لايمكن لنا ان نتخيل أن الحوادث الحبلى بالمستقبل ستكون في مصلحة المشروع القومي للأمة العربية بل لابد ان تكون في غير مصلحته بالضرورة ومطلوب من العرب أن يتأملوا في هذا الأمر.

اما في المستقبل البعيد فيمكّننا المنظور التفاؤلي من تخيل الممكنات التالية:

أ. زيادة تحسس الوجدان العربي للخطورة القادمة مع الآتي من الزمان في ظل الحالة الدولية الراهنة تجعل من تيارات النهوض العربي أكثر تطلعاً، نحو المزيد من التلاقي، والتأسيس لهيكليات العمل العربي المشترك مثال:

(اللقاء بين المنظمات الجماهيرية العربية، والمنتديات القومية والاسلامية، والنقابات العربية، ومنظمات الشباب والطلبة) اذا ماأضفنا لذلك ارهاصات النظام الرسمي في اطار الجامعة العربية وماهو مطروح في ميثاق الشرف العربي الذي يحضر له في هذه الظروف.

ب- المقاومة التي تبديها قوى الامة العربية القومية والاسلامية ضد التطبيع مع اسرائيل تمثل اليوم آلية هامة من آليات التلاقي العربي داخل القطر الواحد، وبين الاقطار العربية كذلك. ولهذا الأمر **انعكاس ايجابي على صورة مستقبل العمل العربي المشترك، وعلى صورة المستقبل العربي برمته.**

جـ- ان تفتح الروح الشعبية في كافة اقطار الوطن العربي على قضية حق الشعب العربي في كل قطر في المشاركة في بناء الدولة عن طريق التخطيط، والتقرير، والتنفيذ، والمراقبة، والمحاسبة. وعدم استطاعة وسائل الدولة القطرية في حالتها الراهنة على الاستمرار في اقناع الشعب بأن الديمقراطية هي:

«اشاعة الحوار، واعطاء حرية التعبير، وحرية الصحافة، والاعتقاد فقط» اذ ان الشعب صار يتمسك بالحرية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، الى جانب الحرية السياسية، وان الحرية السياسية فقط لم تعد مطلباً يكفي والنموذج القائم في التجربة السورية لبناء الديمقراطية يقدم للعرب النموذج المكتمل للديمقراطية الشعبية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

د - أن ازدياد الوعي الجماهيري العربي واكتشافه — شيئاً فشيئاً — للطرائق التآمرية وللمنطق الذي تتبعه السياسات الرأسمالية وتواصل — عبره — استغلال ثروات الامة العربية، وطاقاتها البشرية، اصبح حقيقة يمكن ان توضع في حسابات الزمن، وتقدم النتائج التي هي بمصلحة تحرر الامة من سياسات النهب وتجريف الثروات العربية. ولكن هذا الوعي الجماهيري المقصود يصطدم بالمرجعية الغربية المهيمنة على البعض في النظام الرسمي العربي، وبسياسة التبعية الاقتصادية التي يخضع لها البعض في هذا النظام المعني، وخاصة عند الذين اصبح عندهم التطبيع مع اسرائيل اكثر اهمية من تحرير الاراضي العربية التي لاتزال تحتلها اسرائيل.

هـ- ان تصاعد الشعور القومي العربي بضرورة التكتل العربي في مواجهة مايحدث من تكتلات دولية بين الامم المختلفة وهي على قوة، سيجعل العرب — يوماً بعد يوم — يعملون من أجل السوق العربية المشتركة التي هي مطلب مستمر و لما يتحقق بعد.

كذلك سيجعل العرب يتحسسون — اكثر فاكثر — اهمية الامن القومي العربي على كافة الأصعدة وان ذلك لو اصبح وقائعاً حية تحرك الحياة السياسية العربية

فلا بد ان يكون المستقبل والحوادث الحبلى به هي في مصلحة الامة العربية حتماً.

و - ان عالم اليوم — ولاسيما بعد انتهاء عالم الحرب الباردة وصراع القطبين — اصبح يسمى عالم القطبية الواحدة المهيمنة بسياساتها على العالم ومؤسسات الشرعية، ومع ان هذا الحال يغدو اليوم حالة لاسبيل الى تجاهلها في اي تحليل سياسي او اقتصادي او ثقافي للوضع الدولي الراهن. إلا ان الحوادث الحبلى بالمستقبل قد تنبىء في القريب من الزمان عن ظهور صيغ جديدة لتحالفات جديدة، ومايجري بين روسيا الاتحادية والمانية من تطورات على ضوء مباحثات وزراء الخارجية مؤخراً قد يضع أمام الهيمنة الامريكية على أوروبة تحديات جديدة، وقد تظهر معه ارهاصات سياسية عالمية جديدة تعرض على إنفراد امريكا بلعب دور شرطي العالم، وهذا سيؤدي الى ظهور قطبية سياسية تنافس القطبية الواحدة الامريكية وتحاصصها في ادارة شؤون العالم. وان ذلك حين يحصل سيجد العرب انفسهم — من جديد — في اطار عالم يسعى اكثر من ذي قبل من أجل ان يحقق توازن المصالح على قاعدة العدل الدولي والديمقراطية الدولية. وهذا الامر من شأنه ان يساعد العرب في تحقيق مشروعهم القومي والسياسي، ويعطل الإرادات الاستعمارية التي وضعت خططها للسيطرة على المنطقة العربية، وتغير ملامحها القومية الجغرافية عبر مايسمى بالشرق اوسطية الجديدة.

مراجع البحث

١ — الموسوعة السوسيولوجية: مجموعة من المؤلفين، الجزء الثاني، ترجمة وجيه اسعد، مطبعة وزارة الثقافة، ص١٩٨٢،٤٧١ .

٢ — جريدة القبس الكويتية — العدد ٧٦١٢ دراسة للسيد ياسين، ص٨، حول كتاب الدكتور جابر الانصاري حول الحياة السياسية عند العرب.

٣ — حافظ الأسد: الديمقراطية والمتغيرات الدولية، الدكتور فايز عز الدين، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص١٨ وص٢٠١ .

٤ — السوق الشرق أوسطة الجديد: شمعون بيريز، ص١١٤ .

٥ — كلمة القائد المناضل حافظ الأسد في الذكرى السابعة والعشرين لثورة الثامن من آذار ١٩٩٠ .

٦ — كلمة القائد المناضل حافظ الأسد في الذكرى السادسة والعشرين لثورة الثامن من آذار ١٩٨٩ .

٧ — كلمة القائد المناضل حافظ الأسد في الذكرى ٢٧ للثورة المصدر السابق

٨ — كلمة القائد المناضل حافظ الأسد في الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب ١٩٩٤ .

٩ — كلمة القائد المناضل حافظ الأسد في الدور التشريعي ١٩٩٤ المصدر نفسه

العلاقات العربية- الأوروبية في ضوء مؤتمر برشلونة

الرفيق: فوزي الجودة

تتصل أوروبا بالأقطار العربية عبر البحر الأبيض المتوسط بصلات متينة، ومصالح حيوية متداخلة، ولقد نشأت العلاقة بين الجانبين نتيجة عوامل جغرافية حيث أن أوروبا تمتد على الجانب الغربي من المتوسط وشماله، بينما يمتد الوطن العربي في شرقه وجنوبه، ولايمكن أن تنمو العلاقات بين الجانبين إلا في ظل أطر تعاون تسودها الثقة والمصالح المتبادلة.

إن العلاقات العربية - الأوروبية ليست حدثاً طارئاً بل تعود إلى العهود القديمة وإلى عصور الاستعمار وإلى مابعد ذلك لتشكيل الفترة التي أصبح فيها الوطن العربي يملك استقلاله السياسي، وبالتالي فإن أشكال هذه العلاقات المتعددة تتراوح بين الايجابية والسلبية ولها التأثير المباشر على مسار اللقاءات والحوارات العربية - الأوروبية.

إن المنطلق الأساسي الذي يطبع العلاقات العربية - الأوروبية بعد زمن من التباعد لايمكن أن يكون سوى تلك الروح التي انبثقت عن الأمم المتحدة، روح السلام العادل، والتعاون الصادق على أساس المساواة في السيادة واحترام حق تقرير المصير واستبعاد القوة والأمر الواقع من العلاقات الدولية المعاصرة.

فحين أعلنت **المجموعة الأوروبية** في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٣ عن موقفها من الصراع الدائر في المنطقة اعتبره العرب بادرة لتفهم طبيعة الصراع القائم،

وقد سجل العرب في مؤتمر القمة السادس الذي عقد في الجزائر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ أنهم يتطلعون بمزيد من العناية والاهتمام لبوادر التفهم لواقعنا التي بدأت تبدو في مواقف دول أوروبا، وأعلنوا استعدادهم للتعاون في الجهود المبذولة في نطاق الأمم المتحدة لإرساء السلام العادل في المنطقة، وطالبوا أوروبا الغربية باتخاذ موقف واضح منصف من قضيتنا بعد أن ذكروها بالمصالح المشتركة التي تربطها بالوطن العربي.

يقول البروفيسور- **لسترثرو** - في كتابه «**المتناطحون**» الذي أثار جدلاً ونقاشاً واسعين في الغرب حول مستقبل الصراع الاقتصادي بين اليابان وأميركا وأوروبا الموحدة. يقول «**من المحتمل أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه أوروبا شاهدة حية على المأساة الأمريكية**»، وهناك من يقول بأن الموعد بين أمريكا وأوروبا الموحدة أصبح وشيك الحدوث وقد لاينقضي الألف الثاني إلا ويتهيأ الأوروبيون لاعتلاء صهوة القرن المقبل.

صدر عن دار نشر «**برتلسمان**» الألمانية التي تعتبر أكبر دار نشر وتحتل مركزاً مرموقاً في قائمة دور النشر العالمية كتاب بعنوان «أوروبا والشرق الأوسط» Europa und Der Naheosten.

للبروفيسور «**فيرنر فايدون فلد**» رئيس مجموعة الأبحاث الأوروبية في جامعة ميونخ الألمانية تناول فيه موضوع العلاقات القائمة بين القارة الأوروبية والعالم العربي ودول الشرق الأوسط خاصة بعد نشاط عمليات السلام. **دعا فيه أوروبا لاعتماد سياسة جديدة في تلك المنطقة، وأضاف: «يجب اتباع الواقعية في إقامة العلاقات وتطورها، وأن التعاون هو أكثر من مجرد تصدير للسلع...»**.

وفي التحليل السياسي يأتي مؤتمر برشلونة- بعد بيان «البندقية» وبروكسل ومؤتمر مدريد- تحركاً أوروبياً لا شراكة أوروبية- متوسطية تمليها متغيرات دولية كبرى تبدأ مع عملية السلام في الشرق الأوسط وصولاً إلى استحقاقات القرن المقبل على صعيد التكتل الاقتصادي. فهل تستطيع أوروبا صياغة استراتيجية جديدة تقوم على تحديد سياسة أوروبية مشتركة مع دول الشاطىء المتوسطي عامة؟

تحديات للطرفين..

ان التطورات العالمية الأخيرة والتي لم تنته بعد تدفع أوروبا إلى زيادة الاهتمام، فالبحر الأبيض المتوسط هو مثلاً أكثر بحار العالم تلوثاً، وهذا هم مشترك، والانفجار الديمغرافي (السكاني) في دوله الجنوبية (مقابل الركود السكاني في الشمال) يطرح تحديات على الطرفين، وانسداد آفاق التنمية راهناً، وسواء من خلال النموذج الموجه كما الجزائر والليبرالي كما تونس يمكنه أن يكون من غير تأثير

وقضايا الجريمة المنظمة والمخدرات حاضرة بقوة، وجاءت ظاهرة الأصولية وامتدادها عبر البحار لتطرح نفسها بإلحاح على جدول الأعمال.

كان لابد لأوروبا أن تعطي لسياستها التوسعية دفعاً، وقد حصل ذلك منذ ١٩٩٢ وهو مرشح بعد اجتماع برشلونة للمزيد خاصة في ظل التنافس العالمي لملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي بعد انهياره، والاتحاد الأوروبي إحدى القوى المرشحة أن تكون البديل، وهو طموح مشروع لها، ولكن ربما الظروف تخدم غير هذه القوة، إلا أن الشيء الذي يساعد الاتحاد الأوروبي العوامل التي يمتلكها والتي تؤهله أن يكون قوة موازية للولايات المتحدة الأميركية، وأن يتبوأ مكانة عالمية منتظرة أكثر مما هو عليه الآن.

تعاون عبر المتوسط..

لم تسمح ظروف الحرب الباردة بأي تحرك فعال في المجال المتوسطي، وفي هذا المناخ اتجهت أفكار التعاون المتوسطي أساساً إلى السعي لحماية المنطقة من مخاطر الاستقطاب الدولي والتدخل الخارجي، إلا أن رياح التغيير التي هبت على العالم أخيراً أثرت على علاقات دول البحر ببعضها حين بدأت تظهر الدعوة إلى تعاون شامل عبر المتوسط وفي إطار ذلك وجدت الدول المتوسطية نفسها في وضع أكثر تهيؤاً للتعاون فيما بينها، فالبلدان الأوروبية شمال المتوسط شعرت بالحاجة القوية إلى دعم روابطها ببلدان شرق وجنوب المتوسط لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية، كما وجدت هذه البلدان نفسها نتيجة لتعثر محاولات التنمية بينها أكثر استعداداً للتعاون مع الدول الأوروبية.

من برشلونة انطلق قطار التعاون الأوروبي- المتوسطي وسط آمال عريضة بإرساء دعائم شراكة حقيقية أوروبية- متوسطية **تقوم على التعاون في كل المجالات ذات النفع المتبادل في ظل الأمن والاستقرار.**

والعنوان الرئيس لمحطة الانطلاق في برشلونة هو أنها «**منطلق لمرحلة جديدة، ومرحلة طويلة، تنقل ضفتي المتوسط (الشمالية والجنوبية) من حال عدم الثقة والارث الاستعماري بكل مخلفاته والتصادم والفوضى الى حد الثقة والتفاعل والاستقرار وبالشكل الذي يمكن معه ومن خلاله نقل حوض المتوسط إلى منطقة سلام وأمن وازدهار.**

مؤتمر برشلونة..

انعقد في مدينة برشلونة الاسبانية المؤتمر الأوروبي المتوسطي خلال يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ على مستوى وزراء الخارجية، وشاركت فيه وفود من ٢٧ دولة من الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على جنوب وشرق البحر المتوسط منها

ثماني دول عربية (منها سورية)، وشاركت الولايات المتحدة في المؤتمر بصفة مراقب.

تركز النقاش في المؤتمر على نقاط عديدة أهمها **الأمن- الهجرة- الارهاب- الدين- عدم انتشار الأسلحة النووية- البيئة- العلاقات التجارية- وبحث المشاركون امكانية اقامة شراكة بين أوروبا وبين الدول المتوسطية.**

والقى **الرفيق وزير الخارجية السورية** الذي ترأس الوفد السوري كلمة أكد فيها على مايلي:

- يمكن أن يتحقق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط بانسحاب اسرائيل الكامل من كل الجولان إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- العدالة والمساواة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي مبادىء أساسية في إعلان برشلونة، وهذا يعني رفض كل أشكال العنصرية والارهاب والظلم والعدوان والاحتلال الأجنبي، وهذا يتطلب بالضرورة التمييز بين الارهاب المدان وحق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.
- ان هذا المؤتمر يضم في واقعه دولاً أوروبية متطورة ودولاً عربية، نامية وفي ضوء ذلك نرى أن التطلع إلى العام ٢٠١٠ كموعد مستهدف لإقامة منطقة تبادل تجاري حر أوروبية- متوسطية بصورة تدريجية يتطلب جهداً كبيراً وعملاً دؤوباً من الجانبين لتقليص الفجوة الكبيرة الاقتصادية والعلمية الموجودة بينهما إذا أريد الالتزام بهذا الموعد المشار إليه.
- وفي هذا الاطار نرى أن التعاون الأوروبي- المتوسطية يتطلب من الاتحاد الاوروبي المساهمة النشطة في ازالة كافة العوائق أمام نقل التكنولوجيا وتطوير قدرات البحث العلمي، وكذلك تطوير البنى الانتاجية باتجاه التصنيع وزيادة الامكانات التنافسية للدول المتوسطية النامية وتحسين شروط التجارة وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وترسيخ الأمن الذي لايمكن أن يكون لصالح طرف دون الآخر، ويمكن أن تنضم إليه بقية الدول العربية لأن المتوسط ليس مفهوماً جغرافياً فحسب، وإنما هو مفهوم جغرافي-سياسي وخصوصاً في ضوء حقيقة انتماء الدول العربية إلى أمة واحدة، ومن أجل النجاح في تحويل المتوسط وأوروبا إلى منطقة أمن واستقرار وتعاون وازدهار.

كيف تنظر أوروبا لعلاقاتها مع العرب؟

تتحدد علاقات الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي ببعض المحددات السياسية والاستراتيجية والأمنية والعسكرية أهمها:

١- ارتباط تحرك أوروبا، وخصوصاً بريطانيا سياسياً بالتحرك الأميركي عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً.

٢- افتقار أوروبا الموحدة حتى الآن لقرار سياسي موحد، واستمرار معظم علاقاتها السياسية في إطار العلاقات الثنائية، مما يفتح المجال لاستثمار ذلك في الوقت الراهن.

٣- عدم استعداد دول الاتحاد الأوروبي للاغراق في مشاكل الوطن العربي وخلافاته مع مواصلة تقديم مساعدتها كلما لزم الأمر، وبما يضمن حداً أدنى من العلاقات بين الطرفين.

٤- تمر أوروبا حالياً بمرحلة اعادة تقديراتها وحساباتها السياسية والاستراتيجية والأمنية والعسكرية وهي تحرص خلال ذلك على عدم انتقال القدرات النووية العسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط.

٥- ترى الدول الأوروبية أن تجربة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يمكن تطبيقها في الشرق الأوسط على أن تنضم «اسرائيل» إلى ذلك.

٦- تعتبر مساعي السلام الحالية ومدى نجاحها هي إحدى الأدوات المهمة لتطوير العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي لارتباط ذلك بالأمن الأوروبي.

٧- لأوروبا شروط على الدول العربية تتناول طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية إذا قدمت إليها مساعدات.

٨- أن يتم تدعيم العلاقات مع أوروبا من خلال العلاقات المباشرة والدائرة المتوسطية وكلا المحورين حيوي لأوروبا على المدى البعيد.

٩- إن أي نظام أمني في منطقة الشرق الأوسط يجب أن ينبع من المنطقة نفسها والا يقتصر هذا النظام على النواحي العسكرية فقط، بل أن يتناول النواحي الأخرى، وهذا ينعكس بشكل ايجابي على العالم كله بما فيه أوروبا.

اتحاد وأفراد..

يردد العرب أن «**أوروبا هي الشريك الاقتصادي الأول لهم**» **شريك! ليس أهون من خداع من يريد خداع نفسه، فهذا النوع من الشراكة لو عرض على صاحب دكان لرفضه.**

المهم أن الاتحاد الأوروبي يستقبل دولاً عربية في برشلونة، يفعل ذلك بصفته «اتحاداً» والعرب يحضرون، مثل العادة، كأفراد يمكن من خلال تعدادهم معرفة عدد آرائهم، تكاد تكون هذه هي التعددية السياسية الوحيدة المقبولة لديهم وحبهم للتنوع لاحدود له كما هو معروف؟

وقبل الحضور إلى برشلونة اعترضت أوروبا بصوت واحد على تمثيل الاتحاد

المغاربي ككتلة (طريقة غير مباشرة لاستبعاد ليبيا) وحتى لاينطق بعض العرب بصوت واحد. ووافق المعنيون على هذا الاعتراض معتبرين أنهم سيربحون في التنوع (مرة أخرى) ما سيخسرونه بالوحدة.

وقبل الحضور إلى برشلونة وافق العرب على استبعاد الملف الزراعي عن المفاوضات (١٥ في المائة من دخلهم الوطني كمعدل وسطي) بعد أن اقنعوا أنفسهم بأنهم سيجدون حتماً ما يمكنهم تصديره غير ذلك مقابل الصادرات الأوروبية (النفط والفوسفات والغاز وغير ذلك من مواد أولية ليست في الحساب).

ظهرت البلدان العربية في برشلونة منقسمة على بعضها وفقد العرب (إلى حين) الموقف الجماعي الذي جابهوا به الأوروبيين حتى الآن وفي أيديهم أوراق ضغط اقتصادية وسياسية مهمة.

وأتاح هذا الظرف الجديد «اسرائيل» التي كانت منبوذة من جميع أطر الحوار بين ضفتي المتوسط بسبب قوة الموقف العربي وتماسكه، وأن تصبح اليوم لاعباً كبيراً في شطرنج الرقعة المتوسطية. ويستقطب حضور وزير خارجيتها «ايهود باراك» الأضواء في برشلونة وتطغى لقاءاته مع ياسر عرفات ووزير الخارجية التونسية، وتوقيعه مع وزير خارجية موريتانيا على اتفاق لإقامة علاقات دبلوماسية على وقائع المؤتمر وما دار فيه من مناقشات وصراعات حول مستقبل المنطقة المتوسطية.

تنسيق أوروبي..

شكل وزير الخارجية الاسباني السابق «خافيير سولانا» مع نظيرته الايطالية «سوزانا انيلي» خلية تفكير اجتمعت في نابولي في حزيران الماضي لاحداث «نقلة نوعية» في العلاقات الأوروبية- المتوسطية وضم الاجتماع نحو ثلاثين سفيراً ايطالياً واسبانياً في البلدان المطلة على المتوسط شاركوا في وضع استراتيجية أوروبية موحدة تمهيداً لعرضها في برشلونة.

في المقابل لم يقم الجانب العربي بأية خطوة مماثلة عدا اجتماع غير رسمي عقده في القاهرة وزراء خارجية البلدان المشاركة في مؤتمر برشلونة على هامش اجتماعات الدورة الأخيرة لمجلس الجامعة العربية، لكن الاجتماع اليتيم لم يمنع من أن يستمر كل بلد عربي على ماهو، ويمكن القول: ان وزير خارجية اسبانيا السابق «سولانا» لعب دوراً كبيراً في اقناع نظرائه بـ«**ضرورة الاعتراف في النظرية والممارسة وإيلاء اهتمام أكبر للمنطقة المتوسطية**».

وسولانا ليس قساً يحض على الإحسان ولا فاعل خير يسعى لاسعاد جيرانه الجنوبيين، وإنما هو يعكس عودة الوعي إلى العقل الأوروبي بأن مصالح الاتحاد لاتكمن في شرقه ولكن في جنوبه. وان هذا الوعي يفرض ترتيبا جديدا للأولويات يعيد

التوازن لعلاقات أوروبا مع بلدان الجوار.

مشكلات.. ومشاكل..

يمكن «بحسن نية» اعتبار «الموافقات» دليل رغبة في تذليل المشكلات وانجاح المؤتمر، ولكن هناك مشكلات أخرى لم يتمكنوا من حلها في برشلونة منها مثلاً التفاوت الهائل في الأحجام الاقتصادية، ومنها أن نسبة دخل الفرد في مصر أقل من ٨٠٠ دولار سنوياً مثلاً، قياساً إلى المانيا واحد إلى أربعين وفي قبرص التي لايتجاوز عدد سكانها ٧٠٠ ألف نسمة ومتوسط دخل الفرد فيها ١٠ آلاف دولار سنوياً.

ولكن يبقى أن المشكة الكبرى هي الانعدام شبه الكامل للعلاقات التكاملية العربية، فليس سراً أن الدول الأوروبية شديدة الاندماج، وان أسواقها مفتوحة على بعضها، وانها متجهة نحو المزيد من ذلك وفي المقابل لاشيء من هذا القبيل عند العرب، وان مايمكن أن يكون هو إتفاق بين الاتحاد الأوروبي وبين كل دولة عربية على حدة، ويعني ذلك الاقلال من فرص التنمية.

شراكة غير متكافئة..

لانها ترسي علاقة «تعاون» بين عملاق اقتصادي متماسك وكيانات منعزلة مازالت في طريقها إلى التنمية فحجم الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي قدر بـ٦,٩ تريليون دولار في العام ١٩٩٣ في مقابل ٣٤٢ بليون دولار للبلدان المتوسطية النامية مجتمعة.

ولايمكن أن نتوقع معاملة متساوية للشركاء في منطقة التبادل الحرب الأوروبية- المتوسطية بعد العام ٢٠١٠ لأن المعاهدات الأوروبية تقضي باقامة مراتب تضع الأعضاء الحاليين في المرتبة الأولى، فيما تضع الشركاء الجدد في مراتب أقل، ومن المظاهر المميزة بين الأعضاء والشركاء ان البرتغال مثلاً حصلت على استثمارات أوروبية يعادل حجمها عشرة أضعاف الاستثمارات التي حصلت عليها تونس والتي وقعت في العام ١٩٧٦ اتفاق شراكة مع المجموعة الأوروبية، ثم جددته ووسعته في العام ١٩٩٥.

ان تحويل المتوسط إلى منطقة استقرار وأمن، وهذا هو الشعار المركزي للقاء برشلونة، يتجاوز «الاقتصادي» بكثير فكيف إذاً يقتصر ذلك على التبادل الحر فقط؟ والخوف المشروع هنا، ان تكون النتيجة، ولو البعيدة، معاكسة تماماً للشعارات المرفوعة.

يثير «**التبادل الحر**» مشكلة عدم التكافؤ وعدم تقديم حلول مقنعة للخلل القائم. ان الناتج الاجمالي لدول شمال المتوسط يساوي ٨٧ في المئة من انتاج دول الحوض كله، يبقى ١٢ في المئة لثلاث عشرة دولة مشاركة، ونصف هذا الباقي من حصة

اسرائيل وتركيا، وفي ظل عدم التكافؤ هذا سيؤدي حكماً إلى مفاقمة الوضع وستكون نتيجة العملية ضرب القطاعات الأكثر تقدماً في الجنوب ومساعدة الشمال على التخلص من القطاعات الأكثر تأخراً.

ومن المشاكل أيضاً هي ان هذا التبادل ليس حراً تماماً، لقد جرى حرمان دول الجنوب من احدى أهم ميزاتها ان لم يكن الأهم وذلك عبر استثناء الزراعة من جدول الأعمال، ينتج عن ذلك طالما أننا لانملك أن نبيع غير الانتاج الزراعي وقسوة العمل، أن المقصود ليس أكثر من توسيع السوق الأوروبية جنوباً وذلك بثمن زهيد وعلى حساب الجهد المفروض بذله لتحديث الاقتصاديات المحلية.

انه لم يسبق لأوروبا ان امتلكت حيال الجنوب سياسة تنمية جدية، وما الادعاءات الحالية حول «**التنمية المشتركة**» و«**الشراكة**» سوى تغطيات لنهج معروف مع تعديل طفيف عليه أملته اعتبارات المنافسة وضرورات مكافحة الهجرة، فالقروض الأوروبية الماضية لدول المنطقة (**عبر بنك الاستثمار**) كانت مرتفعة الثمن والمساعدات التي لم تكن قروضاً استعبدت كبدل فوائد، وثلثا الأموال توجه عملياً نحو شركات أوروبية، هذه أرقام رسمية في مؤسسات الاتحاد، ولاشيء يدل ان المبالغ الجديدة ستعرف مصيراً أفضل.

ثغرات أوروبية..

لايخلو التوجه الأوروبي من ثغرات كبيرة أولها: ان الاتحاد الأوروبي لايملك سياسة خارجية موحدة، فهذا العنوان مطروح في اطار معاهدة «**ماستريخت**» كهدف بعيد يجب السعي نحوه (**الأولوية معطاة لتوحيد العملة**) وهي تخص حفنة من الدول فحسب.

وبما أنه لاسياسة خارجية موحدة ولا أداة أمنية «**اتحاد أوروبا الغربية**» يشبه فوقعة فارغة، أما «الفيلق الأوروبي» فانتهى بربط فرنسا إلى حلف شمال الأطلسي، ويمكن القول دون مبالغة: ان أوروبا الغربية خرجت باستنتاج من الحرب الباردة هو ضرورة الالتصاق أكثر بالولايات المتحدة، أمنياً على الأقل، ويدخل هذا الاستنتاج منطقة الخطر عندما يتحول حماساً لدى «ألمانيا» تحديداً من أجل توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً وصولاً إلى الحدود الروسية.

ثم ان أوروبا تتوجه نحو المتوسط وهي مثخنة بجراح الأزمات اليوغسلافية، حيث أظهرت قصوراً سمح للولايات المتحدة بالتحول إلى «بطل سلام» في حين ان سياستها كانت الأكثر تقلباً وتردداً والأقل استعداداً لدفع أي ثمن.

إذا كانت التعديلات الضمنية للحدود اليوغسلافية (داخلياً) على الأقل تتضمن

نقصاً في ظروف مختلفة لاتفاقيات هلسنكي (١٩٧٥) فانه من الواجب القول: ان الادعاء الأوروبي بالدفع نحو «هلسنكي متوسطية» لا أساس له من الصحة، فالمشاريع التي تم تداولها قبل البيان الختامي لاجتماع برشلونة تضمنت مواقف سياسية، واستراتيجية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، واعلامية، ولكن من المحسوم به ان الأمر لايتعدى في الذهن الأوروبي مجرد السعي الى اقامة منطقة تبادل حر. ربما كانت هذه هي الثغرة الرئيسة.

قوام العلاقات..

هل تكفي الرغبة أو الاستجابة للرغبة في بناء علاقات جيدة ومتينة بين الامم؟ الرغبة مهمة، إذ هي رمز لـ(**حسن النية**) أو قرينة على (**الاستعداد**) ولكن ذلك كله لايكفي.. فقوام العلاقات الصحيحة بين الأمم هو:

أ- التقدير العادل المتبادل للمصالح المشتركة بمنطق الواقع والفعل لابمجرد ألفاظ فخمة يتضمنها بيان سياسي أو اعلامي.

ب- الاعتراف الموضوعي المتبادل بـ«**التعددية الحضارية**» في هذا العالم، فغياب هذا الاعتراف المبني على اقتناع راسخ، مستنير وسمح- عن تصور طرف ما أو عن تصور الأطراف- والرغبة في التفاهم والتعاون يفسح المجال لوجود تصور (نموذج حضاري واحد).

ج- آلية التطبيق أو التنفيذ فالتطبيق لقاعدتي المصالح المشتركة والتعددية الحضارية معيار عملي لقياس الاقتناع بهما، وتمثلهما في الفعل والسلوك.

التمييز بين مؤتمر برشلونه ومؤتمري الدار البيضاء وعمان:

يختلف مؤتمر برشلونه عن المؤتمرين الذين عقدا في الدار البيضاء في تشرين الاول عام ١٩٩٤، ومؤتمر عمان الذي عقد في تشرين الاول عام ١٩٩٥، لان **مؤتمر برشلونه** محاولة اوروبية للتعاون مع دول حوض البحر الابيض المتوسط وبالتالي ايجاد علاقات من شأنها ان تتيح للاوروبيين دورا سياسيا واقتصاديا في المنطقة بعدما غيبوا عن هذا الدور، وحضور «اسرائيل» في هذا المؤتمر كحضورها في الامم المتحدة، بينما الغاية والهدف من **عقد مؤتمري الدار البيضاء وعمان «الشرق اوسطية»** التي جاءت في اطار المفاوضات المتعددة التي رفضها سورية ولبنان لان الهدف هو اقرار بموقف قيادي لـ «اسرائيل» في المنطقة وادخالها في هذه المنطقة وتجاوز حالة الحرب القائمة بينها وبين العرب قبل ان تفي بالتزاماتها تجاه عملية السلام، ومن اجل فتح الطريق امامها لقيادة المنطقة.

ان مؤتمر عمان ومن قبله مؤتمر الدار البيضاء هما مشروعان من صنع «اسرائيل» الهدف منهما اضفاء الشرعية عليها، واسقاط الهوية العربية عن

المنطقة واستبدالها بتسمية «الشرق اوسطية».

لقد كان الهدف من المؤتمرين الاقتصاديين سالفي الذكر محصورا في **بحث سبل تسريع وتائر التطبيع بين العرب و «اسرائيل» قبل تحقيق السلام الشامل والعادل، وقد ثبت ان المؤتمرين المذكورين قدما مفكافات سخية لـ «اسرائيل» مع استمرارها في ممارسة سياسة العدوان والتعنت ورفض قرارات الشرعية الدولية.**

الخلاصة:

ان المهم في مؤتمر برشلونه انه ابرز موقفا اوروبيا جديدا تجاه المنطقة العربية يتضح من خلاله ان اوروبا اكثر استعدادا لتفهم طبيعةالاحداث في الوطن العربي، والرغبة الاوروبية في اقامة علاقات مع الاقطار العربية على اساس **مفهوم الشراكة الاوروبية - العربية** بما يؤدي بالتالي الى صياغة سياسة اوروبية توضع في اوروبة، وتعبر عن مصالح شعوبها.

وفي ضوء ماتضمنه **الاعلان الختامي** لمؤتمر برشلونه فان فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الاوروبي يستند الى مدى ماستقوم به الشراكة الاوروبية المتوسطية من ترجمة عملية على مختلف الجوانب. الاقتصادي، والسياسية، والامنية، والاجتماعية لما اسفر عنه المؤتمر من خطط ومشاريع ومواقف. وان مسؤولية اوروبا في حفظ أمن المنطقة وفي تفعيل وتنشيط دورها ومواقفها لاحلال السلام العادل والشامل في المنطقة قد بدأ يتزايد بحكم متطلبات التوازن الدولي وماتفرضه العلاقات بين الدول.

رؤية للعلاقات العربية - الاوروبية..

١ - السعي من اجل تكوين (مناخ صحي) جديد متحرر من الارث الاستعماري في النظرة الى الامة العربية، يقابل ذلك تحرر عربي من الخلط بين اوروبا الاستعمارية، واوروبا المتحررة من الارث الاستعماري تحررا يصدقه الفعل والسلوك.

٢ - التوازن الحضاري، وهو توازن يقتضي التخلي عن نزعة (أوربة) الوطن العربي، فاذا كانت / مارغريت تاتشر / قد رفضت الوحدة الاوروبية الاندماجية من حيث انها لاموجب لها بالمنطق العملي، ومن حيث انها مسخ لخصائص كل بلد اوروبي فان الرغبة في «اوربة» الوطن العربي، تبدو اقل عقلانية واكثر جنونا.

٣ - التوازن في الاسواق. أن تكون اوروبا سوقا سمحا للصادرات العربية، (بشروط الجودة) كما ان الوطن العربي سوق للصادرات الاوروبية.

٤ - التوازن في الاسعار، وهو توازن مشروط تحققه بازالة المفارقات الجائرة بين اسعار المواد الخام، واسعار السلع المصنعة، فالعالم الصناعي يريد ان يشتري المواد

الخام بأرخص الاسعار، وان يبيع صادراته الصناعية بأغلى الاسعار، وهذه ذهنية تجارية من بقايا الاستعمار وهي مانعة من قيام علاقات صحية ومتينة.

اذا كان المراد اقامة علاقات صحيحة وصحية ومثمرة بين الوطن العربي واوروبا فان ذلك مشروط بتصحيح التصورات والمفاهيم الثقافية والاستراتيجية والحضارية وليس هنا المطلوب (اعلانات واعتذارات) كتلك التي يطلبها اليابانيون من الاميركيين او يطلبها اليهود من الالمان، وانما المطلوب استقراء التاريخ واستخلاص العبرة منه وتوظيف هذه العبرة في تكوين علاقات افضل في الحاضر والمستقبل.

المراجع

- كتاب اوروبا الغربية والصراع العربي - الصهيوني - فوزي الجودة
- كتاب اوروبا الجديدة والعرب - فوزي الجودة.
- تعميم رقم / ٧٨١ / صادر عن القيادة القومية للحزب.
- جريدة الثورة ٢٩ - ١١/٣٠ - ١٩٩٥/١٢/٩
- جريدة تشرين ٢٧ - ١١/٢٩ - ٥ - ١٩٩٥/١٢/١١
- جريدة البعث ١٩٩٥/١٢/١
- معلومات الاسبوع - مركز المعلومات القومي. العدد / ١٠٠ / تاريخ ٩٩٥/١٢/٢
- معلومات دولية - العدد ٢٣ - كانون اول ١٩٩٥
- مجلة الحوادث ١٩٩٦/١/١٣
- الاسبوع الادبي ١٩٩٥/١١/٣٠
- جريدة السفير ١١/٢٥ - ١٩٩٥/١٢/١١
- جريدة الحياة: ١١/٢٠ - ١٢/١٠ - ١٩٩٥/١٢/٢٨
- جريدة الشرق الاوسط: ١١/٤ - ١١/٢٥ - ١٩٩٥/١٢/١٦
- جريدة النهار ٩٩٥/١٢/٨ - ١٩٩٦/١/٧

الامن القومي العربي بين الماضي والحاضر

الرفيق: سمير الدبعي

تعتبر مسألة الامن القومي من المسائل الهامة، التي مازال الحديث عنها يتجدد باستمرار كلما حدثت تطورات اقليمية او عالمية لها مساس مباشر بالواقع العربي، وذات ابعاد خطيرة على حاضر الامة ومستقبلها.

ويلاحظ ان الحديث عن هذه المسالة قد اخذ يتردد بقوة في السنوات الاخيرة، في أوساط المفكرين والسياسيين العرب، نتيجة المستجدات والتطورات، العربية منها والاقليمية والدولية، ولم يكن ذلك الا من اجل الوصول الى صياغة استراتيجية امنية عربية شاملة لمواجهة هذه المستجدات والتطورات، والتعامل معها بأسلوب ناجع.

والواقع ان مفهوم الامن القومي العربي قد طرأت عليه في السنوات الاخيرة، تطورات عديدة، ولكنها لم تغير في النتيجة من جوهره واهدافه النهائية، وانما اقتصرت على اضافة عناصر وادوات جديدة لهذا المفهوم. ومع ذلك يمكن القول انه بات هناك مفهومان للامن القومي، أولهما (سابق او قديم) وثانيهما (حالي او حديث)، وهذا ماسنحاول القاء الضوء عليه في موضوعنا هذا.

- المفهوم السابق للامن القومي:

نشأ هذا المفهوم انطلاقا من فكرة **«الدفاع المشترك»** في اعقاب تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، وتصاعد خطره منذ ذلك الحين. ثم اخذ هذا المفهوم يتبلور تدريجيا، الى ان تجسد في **«ميثاق التضامن الجماعي العربي»** و **«معاهدة الدفاع

المشترك والتعاون الاقتصادي»** بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية وهذا يعني ان المعاهدة جرى ابرامها اساسا، لمواجهة الخطر الصهيوني، ولكنها اصبحت بعد سنوات قليلة، أداة الامن القومي العربي لمواجهة خطر الاحلاف الغربية عامة، وحلف بغداد خاصة. ومواجهة ظاهرة الاستقطاب الدولي والحرب الباردة التي اصبحت المنطقة العربية مسرحا لها، منذ تدويل الصراع العربي - الاسرائيلي.

ولقد بني مفهوم الامن القومي العربي، كما عبرت عنه «معاهدة الدفاع العربي المشترك»، على مبدئين رئيسين ومتكاملين.

- **الاول**: ان الامن القومي العربي وحدة لاتتجزأ. وذلك ردا على واقع التجزئة وتأثيراته الضارة على مستقبل النظام الاقليمي العربي.

- **الثاني**: ان تهديد الامن القومي العربي يأتي من خارج النظام العربي لامن داخله. اذا لايعقل ان تقوم دولة عربية بالاعتداء على دولة عربية اخرى.

ويتضح من هذين المبدئين ان المعاهدة المذكورة كانت خطوة في الاتجاه الصحيح على طريق اقامة نظام فعال للامن القومي، نظرا لتركيزها على الجانبين العسكري والاقتصادي. ولكنها مع ذلك اغفلت العناصر الاساسية الاخرى، التي لابد منها لتحديد مفهوم حديث وشامل لهذا النظام، كالاستقرار السياسي، والاقتصاد المتوازن، والعلاقات الناجحة مع الدول المجاورة والصديقة.

ويمكن الاشارة فيما يلي الى ابرز عناصر المفهوم (التقليدي) للامن القومي، كما عبرت عنها معاهدة الدفاع المشترك، ومؤتمرات القمم العربية:

١ - ان اسرائيل هي مصدر التهديد الاساسي للامن القومي العربي. وان قضية فلسطين هي قضية قومية، تطال تأثيراتها جميع الاقطار العربية ولو بدرجات ومختلفة، وتقع مسؤولية حلها على العرب جميعا.

٢ - إن التعاون العسكري بين العرب واجب قومي وضرورة ملحة، ولابد من تنفيذه ضمن الصيغ التي اتفق عليها في معاهدة الدفاع المشترك، ومن خلال المؤسسات التنفيذية التي أنشئت لهذا الغرض.

٣ - لابد من التضامن والعمل العربي المشترك كسبيل وحيد لمعالجة القضايا القومية - ومواجهة التحديات المصيرية، الراهنة والمستقبلية.

٤ - ان التعاون الاقتصادي العربي ضرورة قصوى، لانه يشكل، حسب «ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي»، الارض الصلبة للامن القومي.

لقد ظل مفهوم الامن القومي العربي اذن ، وطيلة نصف قرن تقريبا، محكوما بعاملين اساسيين، **الاول**: هو الصراع العربي - الاسرائيلي الذي بدأ منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، وامتد الى ثلاث حروب كبرى، هي حرب ١٩٥٦، وعدوان ١٩٦٧،

وحرب تشرين التحريرية ١٩٧٣، ثم حرب خامسة اخرى عام ١٩٨٢ تم فيها اجتياح لبنان واحتلال عاصمته بيروت. وقد كان هذا الصراع - وجوهره قضية فلسطين - يمثل في هذه المرحلة، الموضوع الاساسي الذي يتحكم باشكال الامن القومي، ويجسد مضمونه الحقيقي.

اما **العامل الثاني**: فهو الصراع القطبي الثنائي بين المعسكرين الغربي والشرقي، والذي استمر حتى نهاية الثمانينات تقريبا، وكان له تأثير كبير على المنطقة العربية، احد ميادينه الرئيسة.

ولقد تعزز هذا المفهوم السابق (التقليدي) للامن القومي العربي في مبادىء ونظريات الاحزاب والحركات العربية التقدمية، وفي طليعتها **حزبنا المناضل حزب البعث العربي الاشتراكي**. وتميزت الرؤية التقدمية لمفهوم الامن القومي لدى هذه الاحزاب والحركات، بقدر كبير من الثبات، وبنظرة شمولية لهذا المفهوم، في بعديه الاستراتيجي والمجتمعي، وبإدراك واع لنوع السياسات والوسائل اللازمة للحفاظ على الامن العربي في مواجهة جميع اشكال التهديدات الخارجية والداخلية.

اما اهم العناصر الاساسية لمفهوم الامن القومي في منظور حزبنا العظيم، والتي تبنتها معظم الاحزاب والانظمة التقدمية العربية في مرحلة الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات تقريبا، فيمكن أجمالها فيمايلي:

١ - الايمان بوحدة الامة العربية، وبأن الامن الوطني لاي قطر عربي هو جزء لايتجزأ من الامن القومي الشامل، وينبغي الا يتعارض معه ابدا. وذلك لان الشعب واحد، وكذلك الارض والتراث والمصالح والطموحات. أما الاعداء فهم ذاتهم، الاعداء الخارجيون الساعون للسيطرة على العرب ونهب مواردهم وثرواتهم، ومنعهم من الوحدة والتقدم، والاعداء الداخليون المتمثلون بالتخلف والفقر والتجزئة ، وبالقوى الرجعية العميلة، الموالية للاعداء الخارجيين لتحقيق مصالحها الانانية الضيقة.

٢ - إن تحقيق الامن القومي العربي لن يتم تماما، الا بتحقيق الوحدة العربية، التي تمثل بدورها انجازا حضاريا كبيرا. ولابد في هذا السبيل من قيام تنظيم سياسي عربي، يعمل على ترسيخ الوجود القومي للامة العربية، وتوفير الشروط اللازمة لذلك. وان شعار الوحدة العربية ليست مجرد دعوة عاطفية حماسية وانما هو دعوة واقعية لتحقيق تغيير جذري في الوضع العربي المفكك على طريق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، مجتمع العدالة والتقدم، **والوحدة في نهاية المطاف لاتعني ايضا مجرد دمج سياسي أو تكامل اقتصادي بين الاقطار العربية، وانما هي في جوهرها عملية ثورية حقيقية، ونهوض كامل في الوعي والقدرات، وانجاز نوعي في إقامة المجتمع العربي العصري، المتمسك بقيمه ومثله العليا، والقادر**

على حماية أمنه القومي، والتفاعل الحر النشيط مع سائر الدول والشعوب الاخرى.

٣ - إن تحقيق الوحدة العربية لايمكن أن يتم إلا من خلال النضال لتحقيق حرية الوطن العربي واستقلاله، وذلك عبر تحرير الاقطار العربية من الاستعمار باشكاله المختلفة، وتحرير الارادة العربية من أي احتواء أو تبعية او تسلط اجنبي. ثم الحيلولة دون استمرار المشروع الصهيوني في قلب الوطن العربي، نظرا لما يشكله ذلك من اعتداء، ليس على حرية الوطن العربي وارضه واستقلاله فحسب، وانما على وحدة الامة العربية، وطموحها لتحقيق مشروعها الحضاري ورسالتها الخالدة.

إن هذا المفهوم التقدمي (التقليدي) للامن القومي العربي، ببعديه الاستراتيجي والمجتمعي، وبوعيه للاخطار الداخلية والخارجية، طرح في الواقع، منهجية ثورية لتحقيق الاهداف القومية العربية والامن القومي العربي، وقد تمثلت هذه المنهجية بالاسس التالية:

- لايمكن تحقيق الامن القومي الا بعد تحرير الاقطار العربية كافة من الاستعمار، ولاسيما منه الاستعمار العسكري.
- لايمكن تحقيق الامن القومي العربي في ظل التجزئة، لذلك لابد من النضال لتحقيق الوحدة.
- لايمكن تحقيق الامن القومي في ظل استمرار الاحتلال الصهيوني، لذلك لابد من النضال لتحرير الاراضي العربية المحتلة، و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني.
- لايمكن تحقيق الامن القومي في ظل استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، لذلك لابد من وضع الخطط والبرامج التنموية الواسعة، و إقامة قاعدة زراعية وصناعية قومية في مختلف الاقطار العربية، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- لايمكن تحقيق الامن القومي الا بعد اقامة جيوش عربية قوية وصناعة عسكرية متطورة، والعمل على ربط هذه الجيوش والتنسيق فيما بينها لتعمل كجيش واحد في الدفاع عن تراب الوطن ومصالح الامة.

إن ماسبق تبيانه اعطى، على مانعتقد، فكرة كافية عن مفهوم الامن القومي العربي منذ مطلع الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات تقريبا، وذلك لدى الانظمة العربية بشكل عام، ولدى الاحزاب والحركات العربية التقدمية بشكل خاص، وفي طليعتها حزبنا المناضل. **ولقد وصف ذلك المفهوم تجاوزاً، بالمفهوم (التقليدي) اوالقديم، فهل مايزال هذا المفهوم قائما وصالحا حتى اليوم، ولاسيما بعد التطورات الاخيرة، التي ماتزال احداثها تتلاحق منذ مطلع التسعينات، على**

الساحتين العربية والعالمية؟ أم صار لزاما على العرب اعادة النظر بعناصره الاساسية، وصياغة تعريف جديد له، آخذين بعين الاعتبار ماستجد من تطورات واحداث؟

إن هذا السؤال اخذ يطرح بقوة على الساحة العربية، منذ عدة سنوات ومازال النقاش محتدما حوله لدى مختلف الاوساط العربية، ولاسيما منها اوساط المثقفين والمفكرين والاحزاب والحركات السياسية. ولقد اختلفت وجهات النظر كثيرا حول هذه المسالة، وانقسمت الآراء مابين مطلب بالتخلي كلية عن المفهوم (التقلدي) السابق للامن القومي، والنظر اليه من زاوية جديدة تماما، تأخذ بعين الاعتبار – حسب زعمهم – تغير مصادر التهديد للامن القومي، حيث لم يعد الاعداء السابقون اعداء بمعنى الكلمة، ولاسيما في اعقاب اتفاقات «كامب ديفيد»، واتفاقات (السلام) الاخرى – (اوسلو ووادي عربة) – وماتمخض عنها من اتفاقيات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. وحيث برزت هناك مصادر تهديد جديدة لم تكن قائمة من قبل.

هذا في حين دعت الآراء الاخرى الى التمسك بجوهر المفهوم السابق للامن القومي، الذي يقوم على اساس الايمان بوحدة الامة العربيةوالوطن العربي، ويرمي الى الدفاع عن المصالح الحيوية للعرب كلهم، والى تحقيق مشروعهم النهضوي في الوحدة العربية ويعتقد اصحاب هذه الآراء أن مصادر التهديد لم تتغيير، وانما تغيرت الاساليب والوسائل فحسب.

والواقع انه على الرغم من ضرورة اخذ المستجدات والتطورات التي حصلت بعين الاعتبار، والاهتمام بما نجم عنها من نتائج وتاثيرات مختلفة على الساحتين العالمية والاقليمية، الا انه يجب عدم التخلي ابدا عن فكرة الامن القومي بمفهومها الاساسي، الذي يعني في جوهره، حماية مصالح الامة والدفاع عن حقوقها ضد الاعداء والطامعين، وهذا مانعتقد ان معظم الآراء لاتختلف بشانه.

– المفهوم الجديد للامن القومي:

لاخلاف إذن على أن المفهوم الجديد للامن القومي يجب ان يراعي المستجدات الاخيرة، وأن يأخذ بعين الاعتبار مصادر التهديد الجديدة للامن القومي، التي يجمع معظم ذوي الشان تقريبا على حصر اهمها بالمسائل التالية:

١ – **مسالة المياه** ومالها من ارتباط مباشر بالمستقبل العربي، حيث باتت هذه المسالة بؤرة توتر خطيرة، وتهدد باحتمالات تفجر صراعات عسكرية جديدة في المنطقة، تشترك فيها اطراف اضافية لم تكن قائمة على ساحة الصراع من قبل وربما

تكون تركيا واثيوبيا على سبيل المثال في مقدمة هذه الاطراف. هذا دون أن ننسى ان اتجاهات الصراع مع اسرائيل في المستقبل، ستكون حول المياه بشكل اساسي.

٢ – **مسالة الغزو الثقافي والاعلامي**، بعد تفجر ثورة المعلومات والمخترعات التكنولوجية المتطورة، وبعد انفتاح الاجواء امام البث الفضائي المتلفز عبر الاقمار الصناعية، وعدم القدرة على منعه، اوضبطه على الاقل. هذا الى جانب مخاطر عمليات التطبيع مع اسرائيل، وما يتخمض عنها من تصدير المجتمع الاسرائيلي لاخطر الآفات والامراض الاجتماعية والاخلاقية الى الدول العربية عبر الحدود المفتوحة. ولايحتاج المواطن العربي الا الى قليل من التبصر حتى يدرك التأثير السلبي الخطير لذلك كله على قضية الامن القومي العربي.

٣ – **مسالة الصراع الاقتصادي**، الذي سيكون على الاغلب من اهم اشكال الصراع القادمة، وذلك لانه يشكل اخطر القضايا التي ستواجهها الامة حيث تطمح اسرائيل، وبدعم قوي من حلفائها الغربيين، الى فتح الاسواق العربية امام منتجاتها الصناعية الضخمة، التي تعاني من ضعف التصدير الى درجة كبيرة، ولهذا فهي تعمل جاهدة، وبمساعدة أولئك الحلفاء، على إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع الدول العربية. وبلغت مساعيها في هذا المجال، ذروتها في مؤتمري الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وعمان عام ١٩٩٥، واللذين عقدا اساسا لتحقيق الهدف المذكور، وتمخض عنهما بالفعل فتح بعض الابواب العربية امام الغزو الاقتصادي الاسرائيلي، وذلك من خلال المقررات التي تم اتخاذها، والاتفاقيات التي تم عقدها بين اسرائيل وعدد من الاقطار العربية. ولاننسى أن نشير هنا الى ان المؤتمرين المذكورين عقدا في ظل شعارات اقليمية مشبوهة، طرحت لتكون بديلا عن الشعارات القومية العربية المعروفة، وسبيلا الى اقامة نظام اقليمي جديد بعنوان **«الشرق اوسطية»**، بديلا عن النظام العربي القائم، ناسفة بذلك فكرة القومية العربية من أساسها، ومجهضة مشروع اقامة الوحدة العربية نهائيا.

٤ – **مسالة الصناعات العسكرية**، ولاسيما منها صناعة اسلحة الدمار الشامل، حيث لاتزال اسرائيل ترفض رفضا قاطعا التراجع أو التوقف عن برامجها في هذا المجال رغم ثبوت امتلاكها حتى الان، العديد من القنابل والرؤوس النووية والجرثومية، والوسائل اللازمة لحملها الى اهدافها. الامر الذي يعني في نهاية المطاف استمرار التهديد الاسرائيلي ووجوب قيام العرب بالعمل على امتلاك السلاح المماثل لمواجهة هذا التهديد. وهذا ماسيؤدي بدوره الى استمرار الصراع، وعلى نحو أخطر، رغم اتفاقات (السلام) التي عقدت، والتي ربما تكون مجرد وسيلة لخداع العرب، وصرفهم عن النضال لتحقيق مشروعهم القومي المنشود في الوحدة الشاملة؟ وإلاّ فما

معنى مواصلة اسرائيل لبرامج تسلحها النووي والجرثومي، وعلى هذا النحو الخطير؟

إن حجم الترسانة النووية الاسرائيلية مازال يتنامى يوما بعد يوم. وقد اصبحت اسرائيل، باعتراف العديد من المصادر العالمية، قادرة على صنع اكثر من /٧٠/ قنبلة نووية من مخزون مادة البلوتونيوم المتوفر لديها في مفاعل (ديمونة). هذا الى جانب ماتملكه من مخزون متراكم من هذه القنابل التي كانت قد بدأت بانتاجها قبل سنوات عديدة.

ولعل المسألة الاخطر في هذا المجال، ماتناقلته الانباء العالمية عن أن اسرائيل توصلت الى تكنولوجيا صناعة الاسلحة النووية الصغيرة، ذات التأثير المحدود، والتي تستطيع استخدامها ضد العرب في أية مواجهة عسكرية، ودونما أي خوف من امتداد تأثيرها على اسرائيل ذاتها، كما كانت تخشى في السابق.

٥ - **مسألة الارهاب**، او العمل السياسي المسلح، داخل الاقطار العربية، والذي يعتمد اصحابه اسلوب العنف وسفك الدماء، سبيلا قسريا للوصول الى السلطة، خلافا لما تنادي به الشرائع والرسالات السماوية، وبعيدا عما حققته الانسانية من رقي وتقدم!

لقد أضحت هذه المسألة من اخطر المسائل الداخلية، التي تهدد استقرار الاقطار العربية وأمنها، وتؤجج الفتن والانقسامات المذهبية والاثنية وغيرها، بين فئات الشعب الواحد، وتعمق الاحقاد، وتوغر الصدور بالضغائن. فيصبح المواطنون اعداء بعضهم بعضا، وتتوقف عجلة التنمية والبناء الوطني، بسبب انصراف السلطة الى مواجهة هذه المسألة ومعالجتها بالطرق والاساليب المختلفة، التي لاتقل عنفا في بعض الاحيان عن الاعمال الارهابية نفسها.

إن الامن القومي العربي سيبقى، في ظل استمرار هذه الممارسات الدامية، ضعيفا ومهددا بالنسف، لذلك لابد من اتفاق كلمة العرب على انهاء هذه المشكلة بصورة حاسمة وسريعة، حرصا منهم على تعزيز الامن القومي، وحمايته من مخاطرها المدمرة.

٦ - مسألة الامن الغذائي: إذ يشير الواقع الراهن الى أن الوطن العربي يواجه ازمة غذائية كبيرة، وذلك على الرغم من امتلاكه حجما هائلا من الموارد الزراعية، فضلا عن الشروط اللازمة لتربية الحيوانات وصيد الاسماك، كالمراعي الواسعة، والشواطىء الطويلة.

وتتوضح هذه المسألة بجلاء، في ظل الحقيقة القائلة بأن من يملك قوت الشعوب هو الذي يستطيع التحكم بمصيرها. ذلك لأن اي شعب لاينتج غذاءه بنفسه، يظل مصيره مهددا، وبيد من يصدر له هذا الغذاء لهذا يتحتم على العرب أن يعملوا

جاهدين، وان يبذلوا قصارى جهودهم للتغلب على هذه الازمة. ولايعد ذلك من المستحيلات، بل هو أمر سهل التحقيق، إذا توفرت العزيمة الصادقة، والنوايا المخلصة، كما حدث في قطرنا العربي السوري في السنوات القليلة الماضية، حيث تمكن هذا القطر المناضل من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج معظم المواد الغذائية، كالحبوب والخضار والفواكه، بل وصل الامر في بعض هذه المواد الى زيادة كبيرة في الانتاج فاض عن حاجة القطر مما حملنا على تصدير قسم منه الى الاسواق الخارجية.

هذه هي تقريبا أبرز المسائل التي يرى بعضهم أنها تشكل مصادر التهديد الجديدة للامن القومي، وإن كان معظمها في واقع الحال، قائما منذ زمن بعيد، ولكن مجريات الصراع في المنطقة، وماحدث من تطورات على الساحة العالمية، جعلها تبرز وتبدو كانها مصادر تهديد جديدة.

وقد يكون هناك الى جانب هذه القضايا التي سبق ذكرها، مسائل اخرى عديدة تساهم في تهديد الامن القومي، وقد لايقل بعضها اهمية عن القضايا المذكورة، ومنها على سبيل المثال، **مسألة النزاع على الحدود بين بعض الدول العربية، والتي كثيرا ماينجم عنها أزمات حادة تصل احيانا الى حافة الصدام المسلح أو غزو دولة عربية لدولة عربية اخرى كما حدث في حرب الخليج الثانية وهو مايشكل طعنة في خاصرة التضامن العربي، الذي يعد من اهم ركائز وضمانات الامن القومي. ثم هناك مسألة النزاعات الداخلية والحروب الاهلية، كما حدث في لبنان والصومال واليمن على سبيل المثال، وهناك ايضا مسألة النزاع على الممرات والجزر البحرية، بين بعض الدول العربية والدول الاخرى المجاورة، كالنزاع الاخير بين اليمن وارتيريا على جزيرة (حنيش الكبرى) في مدخل البحر الاحمر، والنزاع المزمن بين الامارات العربية المتحدة وايران على جزر (ابو موسى - طنب الكبرى - وطنب الصغرى) في ضيق هرمز. وبالطبع فإن من شأن هاتين المسألتين الاخيرتين، التأثير على قضية الامن القومي العربي بصورة أو باخرى وهذا لايحتاج، على مانعتقد الى شرح او برهان.**

- الحاجة الماسة الى مفهوم عربي للامن القومي:

إن مفهوم الامن القومي، اي الامن العربي الجماعي، بمعناه المنضبط، هو الخيار الوحيد امام الامة العربية، وان القوة الذاتية العربية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الخيار، لان الامن القومي هو الشيء الوحيد الذي لايمكن استيراده من الخارج.

ولكن وضع استراتيجية عربية لامن القومي، يتطلب قبل كل شيء، توفر عنصري الاستقرار والاستمرار. وليس من السهل ابدا صياغة سياسة امن قومي لدول عربية

لاتتمتع بدرجة واحدة من النضج السياسي والاجتماعي، والفهم الاستراتيجي الممتد طولا وعرضا على مساحة الوطن العربي.

وعلى الرغم من كل المعقومات التي تقف في طريق تحقيق استراتيجية عربية واحدة للامن القومي، فإن من الضرورة بمكان ان يضاعف المخلصون العرب جهودهم لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال العمل بجدية على بث وتعميق الوعي القومي لدى الشعب العربي بكافة اقطاره وابراز السلبيات الضارة، ومايمكن ان تلحقه من تهديد لكافة الاقطار العربية، في حالة استمرارها ولابد ان يكون الهدف في هذه المرحلة هو لم الشمل العربي، لاباستخدام المسكنات، وانما بالقضاء على اسباب الفرقة من جذورها، وذلك من اجل توفير المناخ المناسب للوصول الى رؤية استراتيجية واحدة تسعى لاقامة نظام عربي متماسك البنيان، وتنتقل بالعرب من الدائرة القطرية الخانقة الى المجال القومي الواسع.

إن التوجه لتحقيق هذا الهدف القومي لايتعارض ابدا، مع المصلحة القطرية، بل يعتبر دعما لها، لانه يعني السعي الى درء المخاطر المشتركة التي تواجه الاقطار العربية كلها، خاصة وقد اكدت التجارب العملية ان تعرض اي قطر عربي لتهديد ما، لابد ان ينعكس تاثيره الضار على سائر الاقطار العربية الاخرى.. وان اختلفت درجات هذا التاثير بين قطر وآخر.

لقد اصبح تحقيق الامن العربي المتكامل واجبا ملحا من اجل حماية المصالح المشتركة للعرب جميعا، ولضمان استمرار البنيان القومي صامدا في مواجهة التحديات العاتية. ولايتم ذلك الا من خلال **تحقيق التكامل الاستراتيجي لقدرات الاقطار العربية باسلوب «التعويض المتبادل» للقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يقدم كل قطر عربي مالديه من قدرات الى اشقائه العرب، ويستكمل منهم ماينقصه من هذه القدرات.**

ولاريب أن التطورات الاقليمية والدولية التي حدثت في السنوات الاخيرة، قد عززت مقولة اساسية في مفهوم الدفاع العربي الجماعي، وهي مقولة تدعو الى استبدال آفة الذاتية بالقومية العقلانية، واللافتات المظهرية بالموضوعية المستمدة من التجارب الواقعية. وان تكريس هذه الفكرة لابد ان يرتكز على عدة دعائم اساسية اهمها:

١ – ان تعبر التنظيمات السياسية العربية القائمة والمستقبلية، عن ارادة سياسية حرة للجماهير العربية، من خلال ممارسات ديمقراطية تتيح لها اتخاذ اجراءات جماعية عملية لحماية المصالح القومية.

٢ – ضرورة الاتفاق على مفهوم واحد للامن القومي العربي، يتم الاتفاق عليه

وعلى كل عناصره السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع اعطاء اهتمام خاص للجانب العسكري، لارتباطه بحسابات القوى والتوازنات التي تريد القوى العالمية المحافظة على مستوياتها في المنطقة.

٣ – ضرورة تصفية الخلافات وتنقية الاجواء العربية، وايجاد الحلول الناجعة لبناء تضامن عربي فعال. وهذا ماأكد عليه **الرفيق المناضل حافظ الأسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية وذلك بقوله: «مع الاسف الخلافات العربية كثيرة، لكن يجب ان تبذل الجهود دائما لرأب الصدع، وحتى لو لم تكلل هذه الجهود بالنجاح إلا نادرا،فيجب الا يستبد الياس بنفوسنا».**

ونخلص من هذا كله الى القول بأن هدف حماية المصالح العربية يتطلب بالضرورة، توفير عنصر **(الردع العربي الجماعي)** الذي يمنع الخصوم من محاولات الاضرار بهذه المصالح. ولانعني بالردع هنا الردع العسكري فحسب، وانما الردع القائم على توفير جميع متطلبات القوة الشاملة، التي لايمكن تحقيقها الا من خلال بناء تضامن عربي فعال تمهيدا لتحقيق اهداف الامة وطموحاتها القومية. ولقد عبر **قائدنا المناضل الرفيق حافظ الأسد عن هذه المسالة في حديثه لصحيفة الاهرام القاهرية بتاريخ ١١/١٠/١٩٩٥، وذلك بقوله: «إن سورية تؤثر وتتاثر بما يجري في الوطن العربي لانها جزء منه، والشعب السوري جزء من الامة العربية، وعلى ذلك فقد قامت سياستنا دائما على تحقيق التضامن العربي الفعال كطريق الى تحقيق اهداف الامة العربية، وكنا دائما نبحث ونعمل من اجل التضامن الفعال بكل اشكاله الممكنة. والى جانب ذلك كنا ننادي بالوحدة ونحض الاخرين على تحقيقها سواء معنا أو مع غيرنا من الدول العربية».**

مصادر الدراسة

١ – احاديث وكلمات الرفيق المناضل حافظ الأسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية.

٢ – منشورات وأدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي

٣ – الصحف العربية التالية:

- الاهرام المصرية – تاريخ ٨/٨/١٩٩٤ / ص/٩/ وتاريخ ١٢/١/١٩٩٦ ص/٥/
- الوفد المصرية – تاريخ ٩/٥/١٩٩٥ – ص/٧/
- القبس الكويتية – تاريخ ٦/١/١٩٩٦ – ص/٥/
- ملحق جريدة البيان الاماراتية – تاريخ ١٥/١/١٩٩٦ – ص/٤/ و ص/٩/

السياسات الاصلاحية في روسيا ابعادها - ونتائجها

الرفيق: د . بادي شلغين

بما ان التاريخ يقدم لنا في كل يوم بل في كل ساعة موعظة حسنة وحكمة فما على المثقفين بوجه عام والمفكرين والمنظرين الا ان يستفيدوا ويتعلموا ويستخلصوا الدروس والعبر.

فعندما سقط الاتحاد السوفييتي السابق، وتداعت قلاع الاشتراكية الواحدة بعد الأخرى نشأت قناعات راسخة لدى الكثيرين بان عصر الاشتراكية قد ذهب الى غير رجعة، وان الرأسمالية قد حققت نصرا حاسما ونهائيا على الاشتراكية دون أن تضطر الى تبديل طبيعتها ولكنها نجحت في «عصرنة» أساليب الاستغلال واصبحت تتمتع بقدرة هائلة على افتراس ضحاياها دون اراقة دماء.

ومن من شك بان الشعوب التي كانت تحلم وتناضل من اجل غد افضل وعالم يسوده العدل والتقدم والسلام قد صدمت نتيجة لانهيار النظام الاشتراكي العالمي، واصيبت البشرية برمتها بالذهول والاحباط. الا ان آثار ذلك بدأت تنحسر وتتلاشى شيئا فشيئا بعد، عودة الشيوعيين الى السلطة في البلدان الاشتراكية السابقة واقتراب عودتهم في روسيا. وإذا كان ثمة اهتمام خاص بروسيا فلأنها تتمتع بمكانة متميزة في نظر شعوب العالم كونها البلد الاول الذي حاول بصورة فعلية اعادة صياغة العلاقات الانسانية من خلال بناء حضارة اشتراكية معاصرة ومن هنا فإن ماجرى ومايجري في روسيا الآن يقتضي مجددا استقراء الأحداث والتطورات السياسية في ضوء فوز الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية الاخيرة.

مظاهر التحول السلبي

لقد بدأت عملية تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي في روسيا عبر سلسلة من الاجراءات والسياسات التي طبقت في مرحلة غورباتشوف واستهدفت تمزيق وحدة المجتمع السوفييتي وسمحت لاعداء الاشتراكية بانتقاد سياسة الحزب الشيوعي وتاريخه وانجازاته والتنديد باحتكاره للسلطة واثارة النعرات والنزاعات القومية بين شعوب الاتحاد السوفييتي، الامر الذي ادى الى زعزعة اسس الاستقرار التي يقوم عليها النظام السوفييتي برمته، وبالتالي اسقاطه.

ويمكن رسم صورة اكثر ووضحا حول طبيعة التغيرات الحاصلة من خلال التطورات التي طرأت على واقع المجتمع الروسي فبنية المجتمع كانت قبل صعود غورباتشوف الى السلطة تتكون اساسا من العمال والفلاحين التعاونيين، والمثقفين، والعسكريين وكل فئة من هذه الفئات تتكون بدورها من اقسام وشرائح تبعا لطبيعة المهنة والتخصص، وكان الحزب الشيوعي انذاك يحتل موقعا قياديا مركزيا في قمة الهرم الاجتماعي والسياسي وقوامه المنظمات الاجتماعية والجماهيرية واجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة.

أما التعددية الوحيدة التي كانت سائدة في حينه فهي التعددية القومية فقط سواء على نطاق الاتحاد السوفييتي ام على نطاق كل جمهورية على حده، الا ان عناصر هذه البنية كانت قد تعايشت وتلاشت تناقضاتها، وتحققت شروط توازنها وانسجامها وتفاعلها في اطار الوحدة السياسية والايديولوجية والتخطيط المركزي.

ومع مجيء غورباتشوف الى السلطة ظهرت فئات جديدة في المجتمع لم تكن موجودة سابقا، وقد حددت عالمة الاجتماع الروسية **«تاتيانا زاسلافسكايا»** الفئات الاجتماعية المكونة لبنية المجتمع السوفييتي انذاك والتي بلغت احدى عشرة فئة من بينها العمال والفلاحون التعاونيون والعسكريون والمثقفون والموظفون وقادة الحزب والدولة، واضافت فئات جديدة الى هذه اللائحة، اطلقت عليها اسم **«فئات الجريمة المنظمة»** و تضم موظفين فاسدين واصحاب اعمال في اقتصاد الظل وعاملين مسؤولين عن التجارة والخدمات، وعناصر اخرى حزبية وغير حزبية، خرجت عن الطريق القويم[1] وباستثناء هذه الفئات التي اصطلح على تسميتها **(بالمافيا)** فإن كافة الشرائح الاجتماعية الاخرى كانت ساخطة بسبب سياسة **«إعادة البناء»** و **«الانفتاح»** وافتعال الازمات، واحياء النزعة القومية المتطرفة، الا ان موقف هذه الفئات كان سلبيا، وغالبيتها لم تعبأ بما كان يحدث، وكانت تعمل بشكل سيء، وانعكس ذلك على قطاعات الانتاج المختلفة فانخفض مستواه عام ١٩٨٦ الى اقل من النصف بالمقارنة مع الانتاجية الامريكية ثم الى الثلث في عام ١٩٩٠.

اما مردود الانتاج الزراعي في العام نفسه فقدر بـ ١٥٪ فقط من الانتاجية الامريكية في تلك الفترة كذلك انخفضت اجور العاملين من الناتج الوطني من ٦٥٪ عام ١٩٧٧ الى اقل من ٣٠٪ عام ١٩٩٠، وتدهورت الاوضاع المعاشية لاكثر من ٤١ مليون شخص من سكان الاتحاد السوفييتي السابق. اما الاشخاص الذين اصبحوا يعيشون تحت خط الفقر فقد بلغ عددهم ٣٢.٥ مليون شخص ان هذا الانهيار الاقتصادي والتردي في اوضاع السكان كان نتيجة طبيعية للاصلاحات الفاشلة التي قام بها غورباتشوف- وتشجيعه للاتجاهات الليبرالية في بلدان اوروبا الشرقية، مما ادى الى قيام الثورة ضد الانظمة الاشتراكية فيها وتنحية الاحزاب الشيوعية عن السلطة منذ عام ١٩٨٩ وبالتالي كان سقوط الاتحاد السوفييتي نتيجة حتمية لهذه التطورات المتسارعة وماترتب عليها من منعكسات سلبية خطيرة.

ومع وصول يلتسين الى السلطة اثر الانقلاب الفاشل الذي قام به الشيوعيون المحافظون في آب عام ١٩٩١ والاطاحة بغورباتشوف واسقاط حكم الحزب الشيوعي وتفكيك الاتحاد السوفييتي فقد ازدادت اوضاع الشعب الروسي سوءا، الا ان ذلك لم يكن ناجما عن انخفاض مستوى معيشة السكان فحسب وانما يعود لتغير نمط كامل من الحياة كانوا قد اعتادوا عليه وقد اقترن ذلك باحساسهم المرير بالمهانة الوطنية، دون ان يكون ثمة تعويض عن طريق قيام حكم ديمقراطي حقيقي او سلطة لايعرف الفساد طريقا اليها.

ومع ان مستويات المعيشة في ظل النظام السوفييتي كانت بعيدة عن الرفاهية بمعاييرها الغربية، الا انه كان يوفر الاحتياجات الاساسية للمواطنين كافة من غذاء وملبس ومسكن وخدمات اجتماعية وصحية وثقافية ذات مستوى رفيع وكان في الوقت نفسه يعزز ثقتهم بوطنهم باعتباره يمثل احدى اعظم قوتين في العالم.

وكان يلتسين منذ تسلمه للسلطة قد بدأ باشاعة الفوضى الاقتصادية والسياسية في روسيا وانتهج سياسة طائشة ادت الى افقار السكان وتدمير البقية الباقية من البنى الاشتراكية السابقة وتصفية مخلفات النظام السوفييتي والتحول الى اقتصاد السوق بطرق عشوائية من خلال خصخصة المشروعات الحكومية الكبرى والاستدانه من الغرب بحيث بلغت ديون روسيا من صندوق الدولي حوالي ١٠٠ مليارا دولار ونجم عن ذلك تفاقم حدة التضخم النقدي وهبوط قيمة الروبل بحيث اصبح الدولار الواحد يساوي حوالي / ٥٠٠٠ / روبل وكان زمن السوفييت يعادل (٩٠٪) من الروبل.

ان الفشل المزري للسياسات الاصلاحية الليبرالية التي طبقها يلتسين في روسيا قد خلق اوضاعا ماساوية لامثيل لها في اية مرحلة من تاريخ روسيا حيث

تشير التقديرات الى ان اكثر من ٨٠٪ من الروس يعيشون حاليا تحت خط الفقر ووصل الامر بالحكومة الى التوقف عن دفع المرتبات لاعداد كبيرة من المتقاعدين والمدرسين والعمال لاسيما عمال المناجم البالغ عددهم اكثر من مليون شخص والذين نظموا اضرابا عاما في اواخر الشهر الماضي احتجاجا على قطع مرتباتهم[٢].

ويدرك المواطنون الروس حاليا بان حكامهم لايشاركونهم صعوبات الحياة بل يستثمرون وجودهم في مواقع السلطة لتحقيق الاثراء غير المشروع عن طريق الاستيلاء على ممتلكات القطاع العام، فعلى (سبيل المثال) سبق للسكرتير الاول في مدينة (ستالين غراد سابقا) في فترة التحول الى اقتصاد السوق أن استولى على / ١٢٠٠٠ / بقرة ومايتبعها من مصانع اللحوم والالبان ومشتقاتها، وبما انه اصبح اغنى رجل في المدينة فقد سمي رئيسا لغرفة الصناعة والتجارة، وكذلك حدثت اعتداءات مماثلة سطو على الممتلكات العامة في العديد من المدن الروسية الاخرى وقد ترافق ذلك بظهور طبقات جديدة وجماعات مشبوهة وعصابات حققت ثراء واسعا وسريعا فتشير نوميردن رئيس الوزراء الحالي يمتلك حصصا كبيرة في مؤسسات القطاع العام على شكل احتكارات صناعية ونفطية وغازية[٣] هذا فضلا عن تهريب ثروات روسيا الى الخارج ويقدر حجم الاموال المهربة بحوالي مليار دولار شهريا [٤] يضاف الى ذلك انتشار الجريمة المنظمة التي اصبحت بمثابة السمة المميزة للحياة في روسيا حيث يعاني منها الجميع بما في ذلك رجال الاعمال الجدد الذين حققوا ثراء فاحشا فالعصابات التي افرزها نظام يلتسين تفرض عليهم اتاوات منظمة وتهدد حياة رجال الاعلام الذين يتميزون بالنزاهة ويكشفون علنا شبكات الفساد والمواطنين الذين يمكن ان تودي بحياتهم المعارك المسلحة بين هذه العصابات.

اما المؤسسات الحاكمة فيمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسية:

١ - **اللوبي الصناعي العسكري** الذي مازال يلعب دورا مؤثرا في الحياة الاقتصادية، وفي اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٢ - **الطغمة المالية** وتتكون من الاجهزة الحاكمة المدعومة، من المصارف والمصانع والشركات التجارية، والبورصات المالية والاحتكارات الكبرى.

٣ - **المافيا المنظمة** التي تعتمد في نشاطها على الفئتين السابقتين داخل السلطة مما يتيح لها ممارسة الابتزاز والتهريب والدعارة وتجارة الاسلحة والماس والذهب والتحف الفنية والاثرية وتجارة الاراضي والعقارات والعملة الصعبة والتلاعب بالاسعار والسندات المالية والقروض اعتمادا على عملائها في قمة السلطة واجهزتها

المختلفة وبسبب هذا الواقع المريض الذي تعتبر الجريمة، والاثراء غير المشروع ابرز سماته فقد اصبح المواطنون الروس ينظرون الى السلطة بكثير من الكراهية والاحتقار ويتطلعون للعودة الى الماضي، وهذا مايفسر التفاف اكثرية الناس حول الحزب الشيوعي باعتباره يمثل المنقذ الوحيد لهم من الوضع المأساوي الذي يعشونه.

الخارطة الحزبية والانتخابية

إن التعددية الحزبية التي ظهرت في روسيا في مرحلة الاصلاحات لم تكن مجرد ردة فعل على نظام الحزب الواحد الذي اقترن بوجود الحزب الشيوعي على رأس السلطة، لمدة / ٧٤/ عاما وانما هي نتاج توجه ليبرالي تم التخطيط له من قبل جهاز الحكم الحالي في روسيا والدوائر الغربية بقصد اضعاف القوى السياسية التي برزت على الساحة الروسية في ظروف اشاعة الديمقراطية المزعومة في الحياة السياسية، وكانت ذات برامج واتجاهات متباينة تتأرجح بين اقصى اليمين واقصى اليسار.

وخلافا للتقاليد الديمقراطية البرلمانية في الغرب القائمة على اساس نظام الحزبين وتقاسمهما للسلطة طبقا لمبدأ الاكثرية في البرلمان فإن وجود الاحزاب في البرلمان الروسي قد فاق كل تصور، إذ بلغ عددها ٤٣ حزبا ويمكن ان نستعرض ابرز هذه الاحزاب واهم الافكار والمبادىء التي تنادي بها[٥]

١ – **الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية** ويتزعمه غينادي زوغانوف وينص برنامجه على بناء الاشتراكية والشيوعية في روسيا، والدفاع عن مصالح الكادحين من عمال وفلاحين ومثقفين شعبيين، كما يسعى لتحقيق الاشتراكية الديمقراطية عن طريق المجالس الشعبية والادارة الذاتية، ويدافع عن حق الانسان في التعبير والانضمام الى المنظمات الاجتماعية والاحزاب السياسية مع مراعاة مبدأ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويعمل الحزب ايضا من اجل بناء الاتحاد السوفييتي.

٢ – **الحزب الزراعي لعموم روسيا** – ويترأسه ميخائيل لابشن وينطلق من مبدأ تملك الارض مع عدم جواز بيعها ويعترف بتعدد اشكال الملكية، في الزراعة (خاصة – تعاونية – حكومية) ويحق لكل مواطن الحصول على قطعة ارض مجانية لتغطية الاستهلاك الذاتي من الخضار والفاكهة، وهذا النوع من الملكية قابل للارث، وكذلك يسعى الحزب الى تحقيق الحريات الديمقراطية والمجتمع المدني.

٣ – **حزب بيتنا روسيا** – ويتزعمه فيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء الحالي وهو الحزب الوحيد الموالي للرئيس يلتسين، يمثل اصحاب المصالح الكبرى وينطلق من ضرورة تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي عن طريق الخصخصة والتحول الى

الاقتصاد الحر كما ينادي بالتعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية مع اعطاء رئيس الدولة صلاحيات دستورية خاصة، ويرتبط هذا الحزب بالمافيا بشكل مباشر او غير مباشر.

٤ – **الحزب الديمقراطي الليبرالي** ويتزعمه فلاديمير جيرنوفسكي وهو حزب قومي متطرف يركز على اقامة دولة دستورية ذات نظام رئاسي وتوسيع حدود روسيا القومية لتشمل الجمهوريات السوفييتية السابقة – يؤيد مبدأ التعددية الاقتصادية والحزبية ويدعو لتأمين فرص التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والتأهيل المهني وضمان حق العمل والسكن لكل مواطن.

٥ – **حركة دير جافا الوطنية الاجتماعية** اسسها الجنرال السوفييتي السابق الكسندر روتسكوي والذي كان نائبا للرئيس يلتسين ثم قاد حركة التمرد ضده في البرلمان الروسي عام ١٩٩٣، يؤيد فكرة الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة في القطاعات الحيوية ضمانا للأمن الاقتصادي والقومي وتحقيقا للعدالة الاجتماعية، اما التجارة والصناعة والخدمات فيجب ان تكون حرة وينادي بتطبيق الانتخابات الشعبية العامة على كافة المستويات البلدية، والبرلمانية والرئاسية مع ضمان الحريات بموجب الدستور يبلغ عدد اعضاء الحزب حوالي ٤٠ الفا معظمهم من العسكريين والفنيين.

٦ – **حزب خيار روسيا** ويرأسه ايغور غايدار وهو احد مهندسي الاصلاحات في روسيا وينص برنامجه على الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملتين في اطار مجتمع مدني دستوري ويمثل الحزب مصالح رجال الاعمال والموظفين والمثقفين.

٧ – **الحزب الديمقراطي الروسي** ويرأسه فاليري خومياكوف ويسعى لتحقيق ازدهار روسيا وضمان حقوق الانسان وبناء المجتمع المدني وسيادة القانون والحرية الاقتصادية التامة.

٨ – **الحزب الاوروبي الليبرالي الديمقراطي** وأمينه العام بوغاتشوف فلاديمير من منطلقاته الاساسية، رفض العقيدة الماركسية – اللينينية والشيوعية والعمل على تأسيس دولة كونفدرالية ديمقراطية دستورية وبناء مجتمع مدني واطلاق الحرية الاقتصادية وانضمام روسيا الى المجموعة الاوروبية.

٩ – **الحزب المحافظ لعموم روسيا** ويرأسه ليف توبوجكو ويدعو لبناء دولة القانون والمجتمع المدني ويؤيد الحرية الاقتصادية التامة ويدعو لتوفير الضمانات السياسية ورفض العبودية السياسية، وتمجيد الفرد والسلطة.

اما الاحزاب الاخرى فغالبيتها صغيرة وغير مستقرة باستثناء حزب يابلكو (التفاحة) الذي حصل على عدد من مقاعد البرلمان في الانتخابات الاخيرة وهو حزب

براغماتي متذبذب وقد يتعاون مع الحزب الشيوعي اذا كان في ذلك فائدة له.

ومامن شك بان الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٦/١٢/١٩٩٥، قد أفرزت واقعا جديدا في روسيا نتيجة لفوز الحزب الشيوعي باكثرية المقاعد حيث حصل على ١٥٨ مقعدا حسب القوائم الحزبية والفردية من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٤٥٠ مقعدا وحصل حزب بيتنا روسيا على ٥٤ مقعدا وحزب جرنوفسكي على ٥٤ مقعدا وحزب يابلكو على ٤٧ مقعدا، وفاز المستقلون في القوائم الفردية على ٧٧ مقعدا اما الحزب الزراعي الذي لم يتمكن من الفوز بنسبة ٥٪ لمشاركة الاحزاب في الانتخابات فقد فاز بـ ٢٠ مقعدا وفق القوائم الفردية (٦).

ومن الاهمية بمكان أن نشير الى ان الحزب الشيوعي يمكن ان يلعب دورا مؤثرا في المرحلة القادمة لوجود حلفاء له في مجلس الدوما منهم ممثلوا الحزب الزراعي و ١٠ نواب من كتلة نيكولاي ريجكوف (سلطة الشعب) و ٧ - ٨ نواب من (مؤتمر الجاليات الروسية) وعدد آخر من النواب المستقلين الذين اعلنوا في سياق حملتهم الانتخابية بانهم سيتعاونون مع الحزب الشيوعي ايضا (٧).

وبالرغم من اهمية الفوز الذي حققه الشيوعيون فإن غينادي زوغانوف لايعتبر هذا الفوز حاسما حتى لو حصلت المعارضة على ١٠٠٪ من اصوات الناخبين الروس لان الدستور الروسي يخول الرئيس يلتسن صلاحيات استثنائية لذلك يرى زوغانوف ان الشيوعيين يجب ان يواصلوا العمل على مرحلتين - الاولى هي مرحلة الانتخابات البرلمانية والثانية هي مرحلة الانتخابات الرئاسية وفي حال فوز الحزب الشيوعي فإنه سيعمل على تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

١ - استعادة وحدة اراضي الدولة في اطار الاتحاد السوفييتي السابق.

٢ - إعادة سلطة السوفييتات (المجالس المحلية).

٣ - إعادة بناء الاقتصاد الاشتراكي.

ويعترف زوغانوف بتعدد اشكال الملكية وهو على استعداد للتعاون مع كل من تتفق اهدافه مع برنامج الحزب الشيوعي وسياسته، ويتفق هذا الرأي مع مايراه «اناتولي لوكيانوف» رئيس البرلمان السوفييتي السابق ورئيس تحرير جريدة البرافدا وينظر اليه الان بوصفه فيلسوف الحزب الشيوعي فهو يدعو الى التخلي عن فكرة احتكار الدولة للملكية ويؤيد تعدد انماطها اذ يقول «نحن لانريد الدعوة للرجوع الى الماضي بل ندعو الى المستقبل وهذا المستقبل يجب ان يكون اشتراكيا»(٨).

وعلى صعيد السياسة الخارجية اكد لوكيانوف على اهمية استعادة روسيا لعلاقاتها مع اصدقائها القدامى المخلصين لاسيما العرب ويعتقد بان من لايفهم هذه

الحقيقة فإنه لايفهم جوهر الوضع السياسي في المنطقة العربية والعالم»(٩).

أزمة النظام الروسي وآفاقها

إن ازمة النظام الروسي قد بدأت فعلا منذ اللحظة التي انهار فيها الاتحاد السوفييتي السابق ذلك ان عملية الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الراسمالي لم تكن ممكنه بين يوم وليلة، لان ذلك لايتطلب تغيير النظام السياسي فحسب بل تغيير النظام الاقتصادي برمته وايجاد بنى فوقية جديدة وآلية جديدة لعمل الدولة ووظائفها ومؤسساتها المختلفة.

ان رغبة الاصلاحيين بزعامة يلتسين في انجاز عملية الانتقال الى نظام الاقتصاد الحر وتطبيق الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الغربي والتبرؤ من الماضي الشيوعي باكبر قدر ممكن من السرعة بالاضافة الى ضغط الولايات المتحدة الامريكية، والغرب الرأسمالي وتدخلهما في الشؤون الروسية من اجل تصفية آثار النظام السابق كل ذلك قد تسبب في خلق اوضاع مشوشة، ومشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة في روسيا، مما افقد يلتسين قدرة التغلب على المصاعب التي واجهته خلال السنوات الخمس الماضية، واخفق في ادارة البلاد بشكل صحيح، فبدلا من ان تعطي الاصلاحات ثمارها، فقد خلقت اوضاعا مأسوية وكارثية لامثيل لها في التاريخ الروسي، فعلى الصعيد الاجتماعي بلغ عدد العاطلين عن العمل اكثر من ٢٥ مليون شخص اما عدد ضحايا الجوع والتشرد فقد زاد على ٥٥ مليون شخص منهم اكثر من مليوني طفل حرموا من كافة اشكال الحماية من جانب الاسرة او المجتمع او الدولة، وعلى الصعيد الاقتصادي تم تدمير الزراعة والصناعة يضاف الى ذلك سرقة التكنولوجيا الروسية وهجرة العقول العلمية، الى خارج البلاد وقد أنحى يلتسين باللائمة على العديد من معاونيه ممن لعبوا دورا في تنفيذ سياسة الاصلاحات، واقالتهم من مناصبهم، الا ان هذه الاجراءات لم تكن بدافع الحرص على تحسين الوضع في البلاد او اعادة الامور الى نصابها بل كانت تشكل جزءاً من سياسة التحضير للانتخابات الرئاسية التي ستجري في حزيران المقبل من هذا العام وذلك لغرض تحسين صورته في نظر الشارع الروسي وتبرئة ساحته من الاخطاء القاتلة التي جرت على البلاد الخراب والصاقها باعوانه من جهة اخرى فإن محاولات «دقرطة» الحياة السياسية في روسيا على الطريقة الغربية كانت من اخطر المشكلات التي لم يستطع يلتسين وانصاره ايجاد حل لها. فقبيل سقوط النظام السوفييتي كان يلتسين يتهم رفاقه القدامى من الشيوعيين بانهم لم يستطيعوا التخلص من الارث الستاليني، والنزعة الديكتاتورية، وندد بعدم احترامهم للديمقراطية، وتطبيقها

في حياة الحزب والمجتمع، وعندما حاول يلتسين بعد استلامه للسلطة، تحويل البرلمان الى أداة في يده لاسباغ الشرعية على قراراته وسياساته الاصلاحية تصدت له المعارضة التي كان يتزعمها انذاك بعض الشخصيات المعتدلة كروتسكوي وحسبولاتوف، ولما لم يستطع لجم الديمقراطية التي صنعها هو بنفسها او كبح جماحها لم يجد بدا من تدميرها من خلال قمع التمرد البرلماني عام ١٩٩٣، وهو الشيء الذي لم يقدم عليه ملك بريطانيا لقمع ثورتي البرلمان الديمقراطتين في القرن السابع عشر[١٠] وبعد ان تخلص يلتسين من خصومه بوسائل غير ديمقراطية او حضارية وزج بهم في السجون اعطى لنفسه الحق بحل البرلمان واعلان حالة الطوارىء وغير ذلك من الصلاحيات التي تمكنه من تقييد سلطة البرلمان بموجب الدستور الجديد الذي وضعه بما يتفق مع مصالحه وبالرغم من ذلك فان هذه الاجراءات القمعية المخالفة لابسط شروط الديمقراطية، لم تجديه نفعا لان الديمقراطية ظلت تحاصره الى ان حققت نصرا حاسما عليه بفوز عدوه اللدود الحزب الشيوعي في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، وكان ذلك بمثابة استفتاء عبر من خلاله الشعب الروسي عن رفضه للاصلاحات ورد الاعتبار للحزب الشيوعي.

إن معطيات العملية الانتخابية ونتائجها قد جعلت يلتسين يتخوف ومن وراءه الدوائر الغربية من امكانية فوز الشيوعيين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وبالتالي عودة الشيوعية الى روسيا، لذلك بدأ التحضير لخوض معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة وانتهج سياسة اصلاحية جديدة كان ضحيتها عدد من الرموز الاصلاحية من اعوانه السابقين، الا ان هذه التغييرات لن تحدث التاثير المطلوب على جمهور الناخبين الروسي خلال الفترة القصيرة المتبقية لانتخابات الرئاسة، لان يلتسين لايستطيع ان يستخدم عصا سحرية لتحسين الاوضاع الاقتصادية والمعاشية. فذلك يحتاج الى سنوات طويلة قادمة وهذا الامر لن يكون في صالحه على اية حال بل في صالح الشيوعيين لانهم ليسوا بحاجة للتحدث عن انجازاتهم السابقة فالشعب الروسي شعب مسيس اصلا ويتمتع بمستوى عال من الوعي السياسي يمكنه من التمييز بين السياسات المختلفة حتى لو اختلطت الاوراق وحتى المواطن الروسي العادي يستطيع من خلال محاكمة عقلية بسيطة ان يقارن ويوازن بين عصرين: العصر الشيوعي وعصر يلتسين ويقرر ايهما افضل ومن منهما مع الشعب او ضده وبالنتيجة ستتكون لديه قناعة اكيدة بان النظام الشيوعي السابق بالرغم من بعض الاخطاء والنواقص والمساوىء التي اعترت مسيرته فانه يعتبر افضل بمالايقاس من نظام يلتسين الاصلاحي الذي اوصل الشعب الروسي العظيم الى هذا المصير المؤلم وحط من شان روسيا ومكانتها الدولية، وعاد بها الى الوراء حيث الراسمالية المتوحشة، أي

الى الحقبة التي كانت روسيا قد اجتازتها منذ زمن بعيد الا ان ذلك خلق في الوقت نفسه وعيا بضرورة احياء النظام الشيوعي من جديد وهو الاستنتاج الذي يمكن التوصل اليه بنتيجة الانتخابات البرلمانية الاخيرة وعندما بدأ يلتسين يفكر بقطع الطريق على الاعصار الشيوعي لم يجد امامه الا اللجوء الى تحسين صورة روسيا على الصعيد الدولي بهدف اقناع الشعب الروسي بانها مازالت تشكل قوة عظمى وانها ليست في حالة تبعية للغرب، لذلك بادر الى اقالة وزير خارجيته (كوزيريف) وتعيين(بريماكوف) الذي يعتبر من إصلاحيي حقبة غورباتشوف لاحقبة يلتسين في محاولة لرد الاعتبار لروسيا على الصعيد الخارجي واستعادة مكانتها واصدقائها في العالم.

وليس من المستبعد ان يقدم يلتسين مستقبلا على اقالة (كراتشيف) وزير الدفاع الروسي الا ان هذا الامر سيبقى مرتبطا بانهاء الازمة الشيشانية، لذلك بدأ يلتسين يفكر جديا بانهاء الحرب الشيشانية التي راح ضحيتها اكثر من / ٢٥٠٠٠/ مواطن شيشاني وآلاف الجنود الروس، لذلك سيعمد الى سحب الجيش الروسي من الشيشان واقامة حكومة موالية لموسكو وتزويدها بكل ماتحتاج اليه من الدعم المادي والعسكري للتغلب على ثورة الجنرال (دودابيف) الذي اثبتت الوقائع عجز النظام الحالي في روسيا عن القضاء عليه بدليل فشل الحملة الروسية، باخضاعه منذ ان بدات الحرب وحتى تاريخه ولو فرضنا جدلا بان السلطة الشيشانية المحلية ستتمكن من مواجهة دودابيف دون ان تتمكن من الانتصار عليه فإن ذلك يعني قيام حرب اهلية في الشيشان الامر الذي سيؤدي الى اضعاف الطرفين المتقاتلين واتاحة الفرصة لموسكو مستقبلا ان تتدخل لضربهما معا وحسم الصراع لصالحها، اما في حال فوز دودابيف واعلانه استقلال الشيشان فإن ذلك سيفتح بابا للجمهوريات والقوميات الداخلة في تكوين الاتحاد الروسي الى ان تحذو حذو الشيشان وتطالب باستقلالها وهذا مايريده الغرب الذي يعمل على ان لاتصبح روسيا قوة دولية كبرى مرة اخرى.

ان هذه المخاوف والهموم والهواجس التي تلاحق يلتسين وتضغط على اعصابه وعقله وقلبه تجعله يواجه ثلاث تحديات رئيسية:

١ - **تحدي المرض** الذي اصبح يهدد حياته بعد اصابته بنوبة قلبية خطيرة نجا منها بصعوبة.

٢ - **تحدي المعارضة البرلمانية** التي يتزعمها الحزب الشيوعي الروسي الذي اصبح على وشك ان يرفع رايات كومونة باريس وثورة اكتوبر على مبنى البرلمان ومقر رئيس الجمهورية.

٣ – تحدي الشعب الروسي الذي عبر عن رفضه لسياسة الاصلاحات ويطالب بوضع حد للحرب الشيشانية.

وهكذا اصبح الطريق امام الشيوعيين سالكا للعودة الى السلطة ولكن بوجه ديمقراطي ليبرالي يتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة الشيوعية، في عموم بلدان اوربا الشرقية والتي عادت في معظمها الى السلطة، الا ان الشيوعيين الروس في حال عودتهم الى الحكم فقد يتبعون الطريق الصيني في مجال الاصلاح الاقتصادي.

اما في المجال السياسي فربما يأخذون بمبدأ التعددية الحزبية مع الاحتفاظ بدور قيادي للحزب الشيوعي الروسي، وقد تمر فترة غير قصيرة قبل ان يتخلوا عن اسلوب العمل البرلماني الغربي، وفي كل الاحوال فان روسيا يمكن ان تستعيد مكانتها ودورها كقوة عظمى ولتحقيق هذا الهدف، قد تعمد الى التحالف مع الصين وكوريا الديمقراطية لتشكيل معسكر واحد في مواجهة حلف الناتو. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي الى عودة الحرب الباردة، الا ان ذلك بقدر مايشكل خطرا على الولايات المتحدة الامريكية، بقدر مايعزز زعامتها للمعسكر الغربي، ويدفع باوروبا للتخلي عن مشروعها الاستقلالي، اما اليابان فانها قد تضطر للوقوف على الحياد لعدة اسباب واعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية، في حين ان مجموعة عدم الانحياز ستستفيد من ظروف التوازن الدولي ويشتد باسها وتجدد مطالبتها بنظام اقتصادي عالمي جديد.

المراجع

١ – السكرتير السابع والاخير – نشوء وانهيار الامبراطورية الشيوعية – تاليف ميشيل هيلر – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت لبنان ١٩٩٢ ص١٠٤.

٢ – صحيفة البعث تاريخ ٢٤/٢/١٩٩٦

٣ – دراسة لمنظمة الدول المستقلة حول الواقع السياسي في روسيا ص٧ – نقلا عن كتاب الاحزاب السياسية والتجمعات في روسيا الاصدار الاول – موسكو ١٩٩٢.

٤ – مجلة المصور المصرية بحث تحت عنوان (شيوعيون بلاشيوعية) ص٣٩ تاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٥ عدد ٣٧١٥

٥ – دراسة منظمة الدول المستقلة ص٨

٦ – تعميم صادر عن القيادة القومية تاريخ ٣٠/٢/١٩٩٥

٧ – صحيفة الشرق الاوسط تاريخ ٢٣/١/١٩٩٦.

٨ – المرجع السابق

٩ – المرجع السابق

١٠ – التاريخ الاوروبي الحديث – تاليف الاستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق والدكتور عبد العزيز نوار دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت بدون تاريخ ص٢٢٩.

آفاق التنمية

الاقتصادية والنمو السكاني في البلدان النامية

الرفيق: لؤي فؤاد خازم

يشهد الوقت الحاضر اهتماما متزايدا بالظاهرة السكانية، بالنظر الى الاهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تثيرها هذه الظاهرة الاهم في القرن العشرين.

واذا كانت القضية السكانية. هي القضية الاهم في عصرنا الراهن، وعلى اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية، فان الاهتمام بهذه الظاهرة. لم يقتصر على الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين في وقتنا الحاضر فحسب.

فقد ظهر الكثير من الافكار المتعلقة بالمسائل السكانية في مؤلفات فلاسفة اليونان مثلا، حيث وجد افلاطون ان حجم السكان يجب ان يكون منسجما مع المساحة الجغرافية والحاجات الدفاعية للدولة، كما نوّه أرسطو الى ضرورة الحد من تزايد النمو السكاني ذلك ان تزايد معدلات هذا النمو بمقدار يزيد عن المساحة الجغرافية للدولة يؤدي الى نشوء ظاهرة الفقر.

وكان ابن خلدون من الرواد الاوائل في الاشارة الى العلاقة الجدلية القائمة بين تبدلات الحركة السكانية والمتغيرات في الحياة الاقتصادية، وهذا هو الجانب الاهم الذي تؤكد عليه الدراسات والنظريات الحديثة التي تتعامل مع الظواهر السكانية وانعكاساتها، **فالسكان هم القوة التي تدير عجلة التنمية الاقتصادية، ومن جهة اخرى فان التغيرات في الحياة الاقتصادية تترك اثرها على تطور الحركة السكانية.**

ويمكن لنا أن نلحظ تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على النواحي السكانية من خلال دراسة الميزان السكاني المتعلق بالهجرة السكانية بانواعها، أو ذلك الميزان الذي يمكننا من المقارنة بين عدد من الوفيات والولادات، كل ذلك خلال فترة زمنية معينة. بمناسبة

حدوث تبدلات او تغيرات في الحياة الاقتصادية لبلد ما، وخلال عقود متلاحقة من الزمن ومع مسيرة الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة في العالم، كانت **الظاهرة السكانية تحظى بالاهتمام المتزايد عبر نشوء الافكار المتجددة والاراء المتعددة، وصولا الى صياغة نظريات عديدة، ساهمت في بناء صرح علم السكان، وتطور العلوم المساندة والمساعدة له.**

وذلك لدراسة الظواهر السكانية ومحاولة التوصل الى القوانين التي تحكمها، ومعرفة مختلف الظواهر والمتغيرات والانعكاسات المترافقة والمتفاعلة معها.

واذا كانت القضايا السكانية على تنوعها، هي من اهم المسائل المطروحة اولا في مسيرة التنمية على اختلاف الانظمة في العالم، فإنها تشكل الظاهرة الاكثر الحاحا في الدول النامية – ومنها وطننا العربي – **بالنظر الى الظروف الخاصة بهذه الدول، حيث تعاني – وبدرجات متفاوتة طبعا – على المستوى الاقتصادي من عدم قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية وطاقاتها المادية والبشرية بالاعتماد على قواها ومقدراتها الذاتية والوطنية.**

كما تعتبر الزراعة القطاع الاساسي المرتكز عليه في الانتاج، والاستخدام والتصدير وتامين المواد الاولية ... الخ، وتظهر هنا تبعية البلدان النامية غذائيا الى البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومايتنتج عن ذلك من خطر على الامن الغذائي الخاص بالدول النامية، ناهيك عن سيادة الاساليب القديمة والتقليدية في العملية الزراعية، وعدم استخدام التقنيات والمكننات الحديثة على المستوى المطلوب وتاتي الزراعة هنا في المرتبة الاولى من حيث عدد العاملين فيها، ففي الجزائر والباكستان تمثل ٨٢٪ من اليد العاملة، (٧٥٪ من اليد العاملة في افريقيا) وبشكل عام فان النسبة تزيد عن ٥٠٪ في البلدان النامية، بينما لاتتجاوز هذه النسبة ٥٪ في الولايات المتحدة الامريكية....!!

وتضعف في هذه الدول مساهمة الصناعة في الناتج القومي، مع اعتماد كبير على الصناعة الخفيفة ونقص ملحوظ في الصناعات الثقيلة والاستراتيجية (تقل نسبة مساهمة الوطن العربي في الانتاج الصناعي العالمي عن ٠,٥٪ قياسا الى عدد السكان في الوطن العربي).

ومع تخلف الصناعة وضآلة التصنيع، تظهر جلية تبعية الصناعات في هذه البلدان للبلدان المتقدمة وارتباطها بها، مما يجعل حركة هذا القطاع الخطير، في أي اتجاه وعلى اي مستوى، خارجة عن ارادة وقرار الدول النامية، ومرتبطة برياح الظروف الخارجية المتقلبة...!

واذا كانت ظروف هذه البلدان محكومة بالتبعية الاقتصادية للخارج، فان أهم مظاهر هذه التبعية تبدو واضحة في مجال التبعية المالية الصناعية، والتبعية التكنولوجية – الصناعية والتي تدير دفتها الدول المتقدمة على اختلاف انظمتها.

ومن كل ذلك يكون مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يعبر عن متوسط كمية

السلع والخدمات التي تصيب الفرد من السكان سنويا منخفضا، ونظرا للتفاوت الكبير في الملكية، وندرة رؤوس الاموال يلاحظ عدم التناسب في توزيع الدخول، وهذا مايجعل معدلات الربح والاستغلال في هذه البلدان عالية جدا، اذ غالبا ماتتراوح مابين ٣٠ و ٥٠٪.

اضف الى ذلك ماتعانيه هذه الدول من تدني معدلات الادخار والاستثمار، ومشاكل البطالة، والتضخم في اجهزة الدولة.

هذا على المستوى الاقتصادي، اما على المستوى الاجتماعي، فنلحظ وجود البنى الاجتماعية المتأخرة حيث تسود العلاقات التبعية الشخصية، كعلاقة القرابة والطائفية والاقليمية، ويتبدى المركز المتردي للمرأة والذي لايسمح لها بالمساهمة في النشاطات الاقتصادية للمجتمع على الوجه الأكمل، اضافة لسيادة الافكار الخرافية، وعدم تقبل معطيات العلم، مما يشكل عائقا في استخدام منجزات العلم وتطبيقاته، ويمكن ان نشير هنا الى ضعف مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية، وهذا مايعكس آثاره على التنمية الاقتصادية من ناحية عدم توفر الكفاءات والكوادر العلمية والفنية المؤهلة، أو من ناحية ضعف انتاجية قوة العمل.

كما يلاحظ تدني مستوى الخدمات الصحية، حيث تعاني معظم هذه البلدان من شروط صحية سيئة، والناس يموتون لافتقارهم لأبسط اجراءات وقواعد الوقاية والعلاج...!

ويجدر بنا أن نلحظ جمود التشريعات والقوانين في معظم هذه البلدان وتأخرها عن مواكبة التطورات فمعظم هذه التشريعات تكون قاصرة عن حماية وتنظيم العمل والاجور، ومنع استخدام الاطفال، ومواجهة تطورات ومفرزات العصر، اذ غالبا ماتبقى هذه القوانين، في اطار ضيق من الحركة، ودائرة مغلقة من الجمود وعدم الملاءمة...!

والقضية الاخطر التي تعاني منها هذه البلدان، تظهر في مشكلة الانفجار السكاني، هذه المشكلة الاهم التي تعكس آثار ثقيلة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يشكل المعدل المرتفع للنمو السكاني فيها ضغطا على وسائل المعيشة، وعائقا كبيرا في مسيرة التنمية.

فالسكان لايؤثرون على التنمية باعتبارهم منتجين وحسب، بل باعتبارهم مستهلكين ومدخرين ومستثمرين ايضا.

إن زيادة عدد السكان، وارتفاع طلبهم على الخدمات والسلع ستخلق ظروفا مواتية – اذا توفرت الظروف الملائمة للاستثمار – لزيادة الانتاج ولكن الانفجار السكاني، مع عدم توفر الظروف الملائمة سينقلب الى عقبة كبيرة تحول دون تحقيق التنمية المرجوة.

خصوصا اذا لاحظنا ان زيادة السكان بشكل من الاشكال **ستؤدي الى انخفاض نسبة القوة البشرية وهي القوة المعتمد عليها في النشاط الاقتصادي، وهذا ماسيؤدي الى الزيادة في الاستهلاك، وضعف الادخار، وارتفاع نسبة الاعالة الاقتصادية**، وعلى سبيل المثال: فان ارتفاع نسبة الاعالة العمرية في سورية (والتي بلغت ١٠٤ أفراد، والناجمة عن ارتفاع

نسبة السكان مادون الخامسة عشرة والتي تبلغ ٥٠٪ من السكان). أدى الى ارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية في سورية، حيث بلغت ٤,٣ فردا اي أن كل فرد عليه أن يعيل ٣,٣ بالاضافة الى إعالته لنفسه... وغني عن البيان ان من شان زيادة السكان، ان تقود الى زيادة النفقات العامة غير الانتاجية، مثل نفقات التعليم والصحة والخدمات ... الخ.

وهذا ماسيؤدي الى تقليص الموارد التي يمكن ان توجه الى الاستثمارات الانتاجية في البلد. كما من شان هذه الزيادة ان تؤدي الى زيادة الطلب على الواردات الخارجية واصابة الميزان التجاري بالعجز ومايرافق ذلك من نتائج وآثار لاتحمد عقباها.

واذا علمنا ان معدل نمو السكان السنوي في الدول النامية يبلغ ٢٪ (في الدول العربية يبلغ ٣٪ وان ٩٠٪ من الزيادة السكانية من المتوقع انها ستكون في البلدان النامية فانه يجدر بنا ان نبين الآثار التي يخلفها النمو العالي للسكان على المستويات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

وقبل ذلك، نود ان نشير هنا الى ان الدول تعاني فائضا من السكان، عندما يكون معدل الزيادة في السكان يفوق الزيادة المتحققة في الناتج القومي. وعندما تحتوي زيادة السكان القسم الاكبر من الزيادة التي يحققها الناتج القومي. ويحول ذلك دون تمويل انطلاقة عمليات التنمية او استمرارها.

وأما عن الآثار التي تتركها المعدلات العالية للنمو السكاني على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فان الدراسات والاحصاءات تشير الى وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني والدخل الفردي حيث يزداد هذا الدخل عندما يكون معدل النمو السكاني منخفضا، وينخفض الدخل عندما يترفع معدل النمو السكاني، ولاشك ان معدلات النمو السكاني المرتفعة في البلدان النامية ستترك اثرها في انخفاض الدخل الفردي، ومع ازدياد هذه المعدلات وانخفاض الدخل الفردي وكبر حجم الاسرة في هذه البلدان واتساع عمليات الاستهلاك داخل هذه الاسر، وتركزها على الحاجات الاساسية ومعرفة ان الادخار يمثل الفرق بين الدخل والاستهلاك، فان نسبة الادخار ستكون منخفضة وهذا ماسينعكس على تكوين رؤوس الاموال المطلوبة من اجل التنمية الاقتصادية.

ونشير هنا الى أن قسما كبيرا من الادخار في البلدان النامية. لايتجه نحو الاعمال الانتاجية. بل يذهب في معظمه الى اعمال التجارة والمضاربة، وهذا ماسيدفع الدول النامية الى طلب رأس المال الاجنبي لبناء المشاريع التنموية...

أما بالنسبة للاستثمار فيقسم الاقتصاديون الاستثمار في هذا المجال الى:

أولا: استثمار ديمغرافي: وهو الاستثمار الذي يحتاجه المجتمع من اجل المحافظة على نفس مستوى المعيشة ومستوى الدخل الفردي الذين كانا قبل زيادة السكان (امتصاص الزيادة السكانية).

ثانيا: استثمار اقتصادي: يهدف الى تطوير القاعدة المادية للانتاج وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين ورفع الانتاجية، ومستوى الدخل الفردي، ولاشك هنا أنه كلما كان

النمو في السكان كبيرا، كان الاستثمار الديمغرافي (الذي يهدف الى تعليم الفرد والحفاظ على صحته وتأمين الخدمات له و... الخ) كبيرا وبالمقابل يكون الاستثمار الاقتصادي صغيرا وضئيلا، وبالتالي فان الزيادة السكانية ستحتوي القسم الاكبر من الاموال المخصصة للاستثمار، ولايبقى للاستثمار الاقتصادي الذي سيدفع بعجلة التنمية الا الجزء القليل.!!

وأما على صعيد تأثير النمو السكاني على قوة العمل والاستخدام، فان البلدان النامية ذات المعدل المرتفعة للسكان تواجه زيادات ضخمة في قوة عملها، نتيجة لتدفق الافواج السكانية الضخمة والمتزايدة والتي تدخل في سن العمل، وتحتاج تبعا لذلك الى استثمارات كبيرة، وهذا مايصعب تحقيقه في ظل المعدلات العالية للنمو السكاني، التي ستوجه الاقتصاد نحو الاستثمار الديمغرافي، وفي حال عجز الاقتصاد عن تامين متطلبات هذا الاستثمار فان ذلك سيؤدي الى ازدياد نمو معدلات البطالة وتفشي العمالة الناقصة.

وتعكس معدلات نمو السكان العالية، أثرها على التعليم في البلدان النامية التي يزداد فيها السكان في سن المدرسة (في سورية يزداد عدد السكان في سن المدرسة ويتضاعف كل ١٥ عام). حيث تتطلب هذه الزيادة الضخمة زيادة كبيرة في الانفاق على التعليم لتلبية الالتحاق بالمدارس والقيام بالعملية التربوية والتعليمية، وفي الجمهورية العربية السورية تبلغ نسبة ميزانية التعليم من مجموع الميزانية العامة والاستثمارية مايقارب ١٠٪ ويشكل الكادر التربوي اكثر من ٢٠٪ من العاملين في القطاع العام.

وكل هذا يعني الزيادة في الاستثمارات الديمغرافية على حساب الاستثمارات الاقتصادية، وينعكس بالتالي على نوعية التعليم نظرا لعدم القدرة على تأمين المعطيات الاساسية لعملية التعليم ومواكبة التطورات في مجالات العلم والتقنية الحديثة..

واذا كانت هذه هي حال الدول النامية – مع تفاوت كل منها – فهل يعني أن تبقى هذا الدول ترزخ تحت وطأة الواقع بكل صعوباته وازماته ومشاكله، هذا الواقع الذي ساهمت وتساهم الدول الاستعمارية والامبريالية حفاظا على مصالحها، في رسمه وتثبيته صفة ملازمة وقدرا حتميا يحكم هذه الدول...؟!

وهل يعني ذلك أن تقف مكتوفة الايدي أمام (اجتياح) النمو السكاني السريع ومايخلفه هذا النمو من آثار سلبية خطرة تزيد من الواقع تخلفا وتدفع بعجلة التطور الى الوراء...؟!

ولاشك هنا أن سبيل الخلاص سيكون عن طريق التنمية الاقتصادية وبعبارة أكثر دقة فان المطلوب هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، التنمية التي ستزج الامكانات المادية والبشرية نحو هدف واضح هو تحطيم قيود التخلف والتبعية وخلق الاساس الموضوعي لقيام مجتمع متقدم.

والتنمية الاقتصادية كما يعرفها بعض الاقتصاديين «هي مجموعة من الاجراءات

والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة الى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطردة في الناتج الاجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي - كما تهدف الى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه».

ان نظرة متأملة في هذا التعريف تمكننا من استخلاص جوهر التنمية بوصفها المنهج العلمي والعملي لاخراج الدول النامية من مشاكلها وفي المقدمة مشكلة الانفجار السكاني في هذه الدول.

ويمكننا ان نلاحظ هنا أن عملية التنمية عملية شاملة ومتكاملة وطويلة نسبيا تبغي في النهاية الوصول الى اهداف مرسومة مسبقا.

وتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد، حيث تأخذ بعين الاعتبار تحقيق معدلات تنمية اقتصادية اعلى من معدلات النمو السكاني.

ويمكن ان تحدد ماهية التنمية الاقتصادية المطلوبة في البلدان النامية. في تجاوز الواقع الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان والارتقاء صعودا بالاعتماد على القوة الذاتية الوطنية للبلد.

ان عملية التنمية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة في البلدان النامية ستعمل على امتصاص معدلات النمو السكانية المتزايدة باستمرار لتخلق الظروف المناسبة للاستثمار الاقتصادي وزيادة الانتاج واحتواء انواع البطالة وزيادة الدخل الفردي ونمو الادخار وزيادة عرض العمل. مما يزيد من توسيع السوق الذي يزيد من ربحية الاستثمارات.

واذا كانت عملية التنمية عملية ارادية مقصودة. ومدروسة ومنظمة. فان ذلك يعني اختيار سياسة تنمية ملائمة تأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتاحة في البلد. والموارد الطبيعية المتوفرة وحجم السوق الداخلية المرتبط بقلة عدد السكان وضعف القدرة الشرائية لدى السكان. ولابد ايضا من توفر الملاكات والكفاءات الفنية والعملية واليد العاملة الماهرة للقيام بمهام عملية التنمية.

إن قولنا أن عملية التنمية الاقتصادية يجب ان تكون متوازنة، يعني ان توجه البلدان النامية اهتمامها الى القطاعات الاقتصادية بمستوى واحد. دون اعطاء الاولوية لقطاع على حساب الاخر. **حيث لكل من الزراعة والصناعة دوره الهام في مسيرة التنمية الاقتصادية ولتحقيق التنمية المرجوة لابد من تطوير هذين القطاعين بصورة متوازنة فالزراعة تساهم في تحقيق الفائض الاقتصادي الذي يساهم بدوره بتمويل التنمية الاقتصادية وانطلاقة الصناعة، وتامين الموارد الضرورية لخلق فرص عمل جديدة.**

واما الصناعة فانها تخلق شروطا راسخة لعملية التنمية. من حيث توليد التقدم التقني والعلمي والمساهمة في خلق التحولات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل على تقليص الواردات وزيادة وتنوع الصادرات. مما يؤدي الى خلق توازن افضل مع

على تقليص الواردات وزيادة وتنوع الصادرات. مما يؤدي الى خلق توازن افضل مع العالم الخارجي، كما تساهم في زيادة الدخل القومي ورفع متوسط الدخل الفردي. وهذا يؤدي بالطبع الى زيادة في الادخار والاستثمار.

وهنا تظهر **اهمية القطاع العام**. ودوره الفعال في الحياة الاقتصادية. وقيادة تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، **وفي تجربة الجمهورية العربية السورية. خير دليل نستشهد به على قدرة هذا القطاع على قيادة التنمية التي تتطلب كما رأينا آلية اقتصادية ذاتية، وتحقيق توزيع عادل للناتج الاجمالي بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه.**

وإذا كان على الدول النامية. أن تعي اهمية التنمية الاقتصادية لمعالجة مشكلة الانفجار السكاني. وماينجم عن هذه المشكلة من آثار خطيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي... الخ فلابد ان يترجم هذا الوعي الى برامج وخطط وسياسات عملية وعلمية من شأنها التأثير في متغيرات السكان وتوزعهم بما يحقق حياة الفرد، ويضمن ايجاد التوافق بين هذه العوامل السكانية والموارد الاقتصادية في اطار سياسات وخطط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولاشك ان رسم السياسة السكانية يكون في اطار الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، حيث لايمكن بحال من الاحوال تجاهل العلاقة القائمة بين السكان والتنمية والتأثيرات المتبادلة بينها ويحضر في الذاكرة هنا **قول الرفيق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية العربية السورية الرفيق المناضل حافظ الأسد في الرسالة التي وجهها سيادته الى المؤتمر الدولي للسكان والذي عقد في المكسيك عام ١٩٨٤ «لقد عملت حكومة الجمهورية العربية السورية على معالجة المسالة السكانية عن طريق ربط المتغيرات الديمغرافية بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية، وجعل العامل السكاني جزءا لايتجزأ من عملية التنمية المخططة».**

إن مفهوم التخطيط الشامل والمتكامل والمتوازن لعملية التنمية في البلدان النامية، قد يكون هو الاطار الانسب لرسم الاهداف الاستراتيجية لمعالجة مشكلة الانفجار السكاني، ولابد من الاشارة هنا الى ضرورة ان تلحظ هذه الدول بمناسبة وضعها لخطط التنمية ادماج العامل السكاني في هذه الخطط والبرامج، والتوسع في هذا الادماج، اذ مما لاشك به ان التنمية قبل أي شيء آخر هي تنمية بشرية. أداتها ومحركها البشر ومنطلقها اولا واخيرا الانسان، ونشير هنا الى ضرورة تعميق مبادرة الجماهير المنظمة في مختلف التنظيمات الشعبية والمهنية والسياسية واشراكها بشكل فعال في هذه العملية. ونذكر هنا تجربة الجمهورية العربية السورية في تنظيم وتعميق دور الجماهير ومبادرتهم عبر التنظيمات الشعبية والنقابات المهنية الخ (الاتحاد النسائي - اتحاد نقابات العمال - اتحاد شبيبة الثورة... الخ) في **اطار قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة والمجتمع وعبر خطط وبرامج منظمة. حيث تحشد كل الطاقات البشرية والمادية، وتنظم لزجها في مسيرة التنمية الشاملة كل في مجال عمله واختصاصه، ونعرج هنا الى اهمية**

نشر التربية والثقافة السكانية في مناهج المراحل التعليمية ونشر وتعميق الوعي بكل المسائل السكانية بين الجماهير.

ان مهمة نشر الثقافة والتربية السكانية «الوقائية» لابد ان تهدف الى لفت الوعي، وتوجيه السلوك وتغيير القناعات لتلافي المشكلة السكانية والانفجار السكاني، حيث تساعد الافراد على فهم طبيعة واسباب ونتائج الظواهر السكانية خدمة لاهداف وبرامج التنمية.

وتقدم التربية السكانية للمتعلم المعلومات المختلفة عن طريق ادخالها في المناهج المدرسية وغير المدرسية عن القضايا والمشاكل السكانية ومايتصل بها من امور بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية، لجعل دوافعه وميوله وسلوكاته السكانية اكثر موافقة لمتطلبات التنمية، وتظهر في هذا الصدد اهمية ان تأخذ وسائل الاعلام بأنواعها المقروءة والمسموعة والمرئية. دورها الفعال بحيث تخلق الوعي الجماهيري للمسألة السكانية، وتساهم في تعميق الحوار والمشاركة والتفاعل الايجابي بين الحكومة والجماهير في هذه المسألة، حيث تستطيع وسائل الاعلام على سبيل المثال. عبر وسائل الاتصال الجماهيرية، ان تشرح خطط التنمية ودور الجماهير فيها، كما تستطيع تبسيط المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات والمشاكل السكانية وتأثيراتها على العمل والصحة والتعليم والتربية.

وتستطيع أيضا ان تسلط الاضواء على وضع المرأة وضرورة تحسين واقعها، ودمجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ايضا يمكن ان تلفت الانظار الى المواضيع المختلفة المتعلقة بتنظيم الاسرة واثر ذلك في توفير الاجواء الافضل لضمان صحة الطفل والام، وضبط نسل الاسرة وتربية الاولاد.... الخ.

وانطلاقا من شعور وزارة الاعلام في الجمهورية العربية السورية لأهمية المسألة السكانية وقضايا التنمية فقد رسمت خارطة من البرامج الاعلامية. عبر وسائلها المتنوعة لرصد الواقع السكاني ومشاكله وآفاق التنمية المرجوة في الجمهورية العربية السورية، كما انشأت مديرية للاعلام التنموي واقامت وحدة اعلامية متخصصة بالقضايا السكانية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان والجهات المعنية في الدولة.

ولابد للدول النامية ان تؤكد على دعم وتطور برامج تنظيم الاسرة ومراكز الرعاية والطفولة والامومة، وان تقديم المساعدة اللازمة لتنهض بدورها الفعال في المشاركة في حل المشاكل السكانية عبر نشر الوعي في الاسرة وتنظيمها وضبط نسلها والاعتناء بصحة الام والطفل وتقديم كل ما من شأنه أن يساهم في خلق الاسرة الواعية للمسائل السكانية وآثارها ونتائجها. وخلق علاقات اسرية سليمة والاعتناء بصحة الاسرة ورفاهيتها، ونذكر في هذا المجال ضرورة الانتباه الى وجود الارتباط الوثيق بين المسألة السكانية في اي مجتمع وقضية تحرر المرأة.

ويكفي هنا ان نستحضر قول الرفيق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي

الرفيق المناضل حافظ الأسد «أن مجتمعنا سيبقى يعاني من ضعف وان جهود التنمية في بلادنا ستظل تعاني من نقص مالم تأخذ المرأة دورها الكامل في الحياة».

وفي ظروف البلدان النامية وواقع المرأة فيها. لابد للمرأة ان تتحرر من الاطر التقليدية والعادات البالية التي تكبح عملية تقدمها وانطلاقتها نحو المشاركة الفعالة في بناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهنا تبرز اهمية تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية واحلال البنى التقدمية مكانها هذه البنى التي تمكن المرأة من الخروج من دائرة التخلف الى الدائرة التي تضعها في المكانة المساوية للرجل. وحصولها على حقوقها الكاملة في التعليم والمشاركة في النشاطات والفعاليات الاقتصادية.

ان استخدام الدول النامية اساليب التنظيم الموجه، والتخطيط العلمي ضرورة لابد منها لتجاوز كل معوقات التنمية والتغلب على مشكلة الانفجار السكاني التي تعاني منها، حيث سيوجه التخطيط برامجه واهدافه لترسيخ التنمية المرجوة عبر اجراءات تهدف الى رفع استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الزيادة في الدخل القومي.

ولابد من قلب بنية المجتمع وتغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية المتأخرة، واعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل وصحيح، وتحقيق الاستغلال الاقتصادي والتخلص من التبعية الى البلدان المتقدمة.

أنشطة ووثائق

اعداد الرفيق: نصوح زبيدي

● القيادة القومية

★ استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦ السيد محمد المجذوب رئيس لجنة التنسيق والمتابعة في ملتقى الحوار العربي.

وتناول الحديث خلال اللقاء علاقات التعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبية والوضع العربي وعملية السلام ودور القوى والتنظيمات السياسية في حشد طاقات الامة العربية لمواجهة التحديات التي تستهدف حاضر ومستقبل العرب.

● منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر العراقي

- صدر العدد /٨١/ من جريدة صوت الجماهير الصادرة عن قيادة قطر العراق متضمنة العديد من المواضيع والاخبار عن واقع القطر العراقي في ظل الطغمة الحاكمة فقد تحدثت افتتاحية العدد عن اطراف التآمر في المعادلة العراقية وعن مشاريع النظام الاردني الهادفة الى تقسيم العراق (... وقد جاء طرح تلك المبادرة في توقيت تتوثق فيه العلاقة بين اسرائيل والاردن وترتقي الى تحالف تآمري وثيق للاضرار بمصالح الامة العربية... ولهذا لابد من استباق التغيير - في العراق - بمحاولة احتوائه بمشاريع تؤدي في النتيجة الى تفتيت وحدة العراق وتجزئة قوته وبعثرة طاقاته في صراعات داخلية جديدة...).

- وبمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية كتب الرفيق الدكتور فاضل الانصاري عضو القيادة القومية الاحتياط مقالة بعنوان «الحقيقة ان تقال لاان تعلم» حيث تضمنت محطات تحدث فيها عن شخصية وعظمة صانع التشرينين وشواهد اخرى فيها من الاعجاز عن شخصية القائد الرفيق الامين العام للحزب وروعة مواقفه في اصعب الظروف والاحداث التي عصفت بالامة العربية سواء بالحرب (حرب تشرين التحريرية - حرب الخليج الثانية) أو في السلم ومما جاء في المقال (... والقائد الاسد يقرا المستقبل في مداد

حقائق التاريخ ليجيد صياغة الحاضر بمنأى عن صناع الهزائم وابطال الانكسارات فاينع ماصنعه لسورية على مدى خمسة وعشرين حولا....).

- كما تابعت الجريدة نشر الحلقة الثالثة من موضوع «البعثيون مناضلون حقيقيون» مستعرضة نضالهم ومواقفهم البطولية في وجه حاكم بغداد اضافة للمهام الملقاة على عاتقهم للمرحلة المقبلة.

وفي باب قضايا عربية وعالمية معاصرة نشرت الجريدة موضوعين الاول بعنوان «المغتربون العرب رديف حيوي لامتنا» تحدث عن ظاهرة الاغتراب مبينا اسبابها. كما تطرق بشكل مفصل عن نتائج المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المؤسسات العربية الامريكية (فيآراب) الذي عقد في مدينة ميامي الامريكية.

والثاني بعنوان «المؤتمر الاوروبي» تضمن تحليلا لنتائج المؤتمر الاوروبي الذي عقد في برشلونه الاسبانية.

كما تضمن العدد طائفة من المحطات الاخبارية التي تعكس الواقع البائس للشعب العراقي ومايعانيه من ظلم على يد حاكم بغداد.

★ صدرر العدد /٣٥/ من جريدة الوطن الصادرة عن لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق. وقد استهلت افتتاحية العدد بتحية اعتزاز ووفاء للشعب العراقي بمناسبة العام الجديد.

اما التحليل الاخباري فقد تحدث عن خيار حكام بغداد الاستراتيجي «التجويع والترويع» بدلامن تنفيذ القرارات الدولية التي تعود بالفائدة على الشعب العراقي.

كما وتضمنت الجريدة العديد من الموضوعات من اهمها الازمة المعاشية للشعب العراقي بين العاملين الداخلي والخارجي السياسة الامريكية تجاه العراق من عام١٩٨٨ ولغاية اب عام ١٩٩٠ وموضوعات اخرى حول زيارة بيريز لواشنطن بين مسيرة التسوية والاغراض الانتخابية. وذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعدة تعليقات حول التغيير المفاجيء للسياسة الاردنية تجاه النظام العراقي مؤخرا ومواضيع اخرى.

● منظمات الحزب خارج الوطن العربي

وردنا مؤخرا من منظمتي الحزب في الهند واسبانيا بيانا بمناسبة العيد الفضي للحركة التصحيحية المجيدة والاحتفالات التي اقامتها المنظمة بهذه المناسبة العظيمة والتي شارك فيها فرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية والسفارة والجاليات العربية السورية في البلدين.

● رابطة الدول المستقلة

وافتنا منظمة الحزب في الدول المستقلة بتقرير سياسي حول الوضع السياسي العام في روسيا قبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا وتفاعلاته على الساحة الروسية حيث مهد التقرير باستعراض عن الوضع السياسي العام في روسيا من خلال تناول المؤسسات السياسية الحاكمة وتباين شعاراتها ومصالحها واهدافها حيث قسمها التقرير الى ثلاثة تجمعات رئيسية هي: المجمع الصناعي العسكري - المجمع الاقتصادي العالمي -- المافيا.

ثم تحدث التقرير عن تمركز القوى السياسية في روسيا وتمحورها في ثلاثة محاور

وهي التحالف القومي – التحالف الاصلاحي – التحالف المدني مع تقديم لمحة عن كل تحالف من هذه التحالفات من حيث اهدافه والعناصر المؤيدة له.

واخيرا تناول التقرير مجريات التحضير للانتخابات البرلمانية والاحزاب السياسية الفاعلة على الساحة الروسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية مع لمحة موجزة عن كل منها.

مفكرة الاحداث

★ عقد المجلس الاعلى السوري – اللبناني في نهاية شهر كانون الثاني دورة اجتماعاته الاولى لعام ١٩٩٦ بدمشق برئاسة الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد والسيد الرئيس الياس الهراوي وبحضور السيد نصري خوري الامين العام للمجلس واعضاء وفدي البلدين.

وبحث المجلس في جدول اعماله الافاق المستقبلية للتعاون بين سورية ولبنان والتطورات السياسية على الساحة العالمية وعملية السلام في المنطقة.

كما ناقش المجلس آفاق التعاون الاقتصادي العربي الاوروبي على ضوء نتائج مؤتمر برشلونه واختتم المجلس اجتماعاته بالتوقيع على مجموعة من القرارات المتعلقة بعمل ونشاط الامانة العامة للمجلس.

★ مازالت الوساطات والمباحثات جارية للتوصل الى حل للخلاف الحاصل بين اليمن وارتيريا حول الجزر المتنازع عليها. حيث قامت ارتيريا وبدعم خارجي اجنبي بالاستيلاء على جزيرة حنيش الكبرى اليمنية الواقعة على البحر الاحمر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٥. علما انها تعود تاريخيا لليمن.

★ بتاريخ ٩/١/١٩٩٦ اغارت مجموعة من المقاتلين الشيشان بقيادة سلمان دوداييف صهر الجنرال جوهر دوداييف على مدينة كيزلار الداغستانية شمال منطقة القوقاز واحتجزت /٢٠٠/ رهينة في احدى مشافي المدينة كما استولوا على عدة مواقع فيها.

وقد طالب المقاتلون الشيشان القوات الروسية بالانسحاب من الشيشان مهددين بقتل الرهائن.

وعلى الرغم من نجاح المفاوضات التي تمت بين المجموعة الشيشانية وحكومة داغستان لاطلاق سراح الرهائن. إلا ان القوات الروسية تدخلت وحاصرت المجموعة الشيشانية في قرية برفويسكايا الداغستانية الحدودية وقام الروس بقصف القرية بالاسلحة الثقيلة، مما ادى الى تدميرها. وسقوط /٢٦/ قتيلا، /٩٨/ جريحا، في صفوف القوات الروسية، وعثر على جثة /١٥٣/ مقاتلا شيشانيا، وعدد من الرهائن. وتحرير /٨٢/ رهينة وتمكن زعيم المجموعة وعدد كبير من زملائه من العودة الى الشيشان وكان للاسلوب الروسي في حل ازمة الرهائن ردود فعل غاضبة تجلت في خطف سفينة تركيه تقل عددا من الروس.

★ ادى التوتر الحاصل بين الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس الامريكي الى حدوث ازمة بسبب الخلاف حول مشروع قانون الموازنة وبشكل خاص حول التخفيضات الضريبية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية ونفقات الدفاع فالجمهوريون يطالبون

بتخفيضات ضريبية قيمتها /٢٤٥/ مليار دولار. بينما الرئيس كلينتون يقترح تخفيضات حجمها /٨٧/ مليار فقط.

☆ اسفرت نتائج الانتخابات التي جرت في تركيا بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٥ عن فوز حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان وتوزعت الاصوات وفق الترتيب التالي:

- حزب الرفاه ٢١,٨٪
- حزب الوطن الام بزعامة مسعود يلماظ (١٩,٦٥٪)
- حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر (١٩,٨٪)
- حزب اليسار الديمقراطي (١٤,٦٥٪)
- حزب الشعب الجمهوري (١٠,٧٥٪)

حيث بلغ عدد الناخبين (٣٤) مليون شخص. أما نسبة المقترعين فكانت (٨٥٪)

☆ قدم رئيس الوزراء اليوناني اندرياس باباندريوا في منتصف شهر كانون الثاني استقالته من رئاسة الوزراء ومن رئاسة الحزب وذلك بسبب تدهور حالته الصحية وتم تكليف وزير الصناعة السابق سيميتيس بتشكيل حكومة جديدة.

☆ اظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية البرتغالية التي جرت بتاريخ ١٤ كانون ثاني الى فوز المرشح خورخي سامبايو الامين العام للحزب الاشتراكي البرتغالي وذلك بعد حصوله على (٥٣,٨٣٪) من اصوات المقترعين البالغ عددهم /٨,٧/ مليون نسمة على منافسة اتيبال كافاكو سيلفا رئيس الوزراء السابق من الحزب الاجتماعي الحاكم الذي نال (٤٦,١٧٪) من الاصوات.

وثائق

★ صدر عن مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي في القيادة القومية كراس بعنوان «خطاب البعث المتجدد الى الشباب العربي» ويتضمن كلمة الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب التي القاها على المشاركين في المخيم السادس للشباب القومي العربي – دورة الباسل – بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥ مستهلاً حديثه باستعراض المنجزات التي حققتها الحركة التصحيحية بقيادة الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد سواء على الصعيد الاقتصادي باتباع القطر منهج التعددية الاقتصادية التي اصبحت نموذجا للمجتمع العربي يحتذى به او على الصعيد السياسي حيث قدم شرحا مفصلا حول الجبهة الوطنية التقدمية كما تحدث عن التنظيمات الشعبية ودورها في بناء الدولة والمجتمع والوحدة الوطنية ولاسيما اتحاد شبيبة الثورة والتنظيمات الطلابية بشكل عام منذ المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة.

ثم تحدث عن مدى اهتمام سورية بقيادة الرفيق الامين العام للحزب بالشباب العربي الذي يأتي في اطار بناء الانسان كواحد من اهم مرتكزات النهوض ويشكل قاعدة اساسية لتحقيق حرية الوطن وحرية الامة.

كما تطرق الى موضوع القومية العربية واهمية الوحدة والتضامن العربي في مواجهة التحديات الراهنة ولاسيما مشروع الشرق أوسطية ومفهوم السلام من وجهة نظر سورية وهو السلام العادل والشامل والمستند الى قرارات الشرعية الدولية. المتضمنة تحرير

الاراضي العربية المحتلة ومستعرضا العقبات التي تضعها اسرائيل في طريق المفاوضات بحجة الاعتبارات الامنية ومؤكدا بان حزبي العمل والليكود وجهان لعملة واحدة. ولابد من الاستمرار بالتمسك بعملية السلام رغم التعنت الاسرائيلي.

★ كما صدر عن مكتب الامانة العامة في القيادة القومية كراس بعنوان الاوضاع في كوريا الجنوبية. حيث يقدم الكراس دراسة شاملة عن كوريا الجنوبية من مختلف الجوانب الجغرافية والتاريخية والسكانية والاقتصادية والسياسية.

وجاء في مقدمة الكراس للرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب شرحا عن أزمة الاوضاع السياسية والمالية التي تعيشها حاليا كوريا الجنوبية.

وتضمن الكراس لمحة عن الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة الكورية ومساحتها وعدد سكانها واهم المدن المشهورة والتقسيمات الادارية وابرز المعتقدات الدينية فيها اضافة للمحة تاريخية عن كوريا الجنوبية منذ تولي اول ملك فيها حكم البلاد بعد تجميع القبائل المتناثرة تحت سلطته عام ٢٣٣٣ قبل الميلاد وحتى الوقت الراهن مستعرضا ابرز المراحل التاريخية التي مرت على كوريا الجنوبية كالاحتلال الياباني لها عام ١٩١٠ ثم الانقسام بين الكوريتين بعد الحرب العالمية الثانية وتاسيس جمهورية كوريا الجنوبية والحرب الكورية التي استمرت منذ عام ١٩٥٠ - ١٩٥٣ كما استعرض الكراس مراحل الحكم الجمهوري التي مرت على البلاد من خلال سبع جمهوريات اخرها عام ١٩٩٣ والتعديلات التي طرأت على الدستور الكوري والاحزاب السياسية العلنية المشاركة في الحياة السياسية الكورية والاحزاب السرية. ومجمل الاوضاع في كوريا الجنوبية منذ استقلالها عن الحكم الياباني وحتى الوقت الحاضر.

★ وصدر عن مكتب الاعداد الحزبي في القطر العربي السوري كراس بعنوان العرب والمتغيرات الراهنة وذلك ضمن سلسلة الاعداد الحزبي رقم / ٢٧ /.

ويسلط الكراس الضوء على عدد من الظواهر الموجودة في مجتمعنا العربي باحثا في مدى تاثيرها عربيا ودوليا مبينا مايجب ان يكون عليه واقعنا العربي ومن ابرز الظواهر التي عالجها الكراس ظاهرة الدولة القطرية المتعارضة تعارضا جذريا مع توجهات العرب في بناء دولتهم القومية.

- ظاهرة التناقض بين الاصالة والمعاصرة وموقف العربي من ماضيه وحاضره ورسم مستقبله.
- ظاهرة العرب والاسلام.

وأخيرا ينتقل الكراس الى تناول المشروع العربي القومي موضحا واقعه الراهن ولاسيما بعد المتغيرات الاخيرة التي طرأت على المجتمع العربي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. وأثر حرب الخليج الثانية على العلاقات العربية - العربية. ودور أمريكا في المنطقة وحمايتها لاسرائيل ومسالة الصراع العربي - الصهيوني.